

تحليل أثر الموازنة العامة على الفقر في عينة من الدول للمدة *(2015-2000)

د. عبدالله حمد الباش

بروفيسور

قسم الاقتصاد، جامعة دهوك

أقليم كردستان العراق

زوزان محمد صالح

مدرس مساعد

قسم الاقتصاد، جامعة نوروز

أقليم كردستان العراق

الملخص

استهدف هذا البحث التعرف على أثر الموازنة العامة على مؤشرات الفقر الموجودة في دول عينة البحث المتكونة من ست دول نامية (برازيل، اندونيسيا، أوكرانيا، بوليفيا، هندوراس، زامبيا) وخلال الفترة (2015-2000) مع بيان العوامل التي أدت إلى افتقار الفرد في العالم الثالث من جراء السياسات المالية للحكومات والتي انعكست بالشكل السلبي على المجتمع، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام Panel Data من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعزز بالجدول الإحصائية، ووصولاً إلى صياغة أهم المقترحات في ضوء الإستنتاجات التي وصل إليها البحث، بوجود علاقة قوية بين مؤشرات الفقر وبنود الموازنة العامة في دول عينة البحث أما أهم التوصيات التي خرج بها البحث هي ضرورة التوسع في توجيه بنود النفقات نحو شريحة الفقراء في المجتمع.

الكلمات الدالة: الموازنة العامة، الفقر، Panel Data، اختبار ARDL.

1. المقدمة

على الرغم من قلة البحوث التي تربط بين الموازنات العامة للدول وقضية الفقر الموجود فيها وعدم الربط بين هذه المتغيرات في دول أخرى، إلا أنه يمكن بيان أثر الموازنة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة الفقراء من خلال الدراسات ذات الصلة والواقع الذي يعيشه الفقراء في العالم بشكل عام، إذ تُعد الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة

2. أهمية البحث

مدروسة بحيث يمكن ان تستخدم بفاعلية في تعزيز أداء الاقتصاد وبالتالي الحد من انتشار الفقر، ولكن ما تم رصده في قضية الموازنة والفقر بالنسبة للدول النامية هو قيام

● يعد ممارسة إدارة الإنفاق العام في العديد من البلدان عقبة أمام تحقيق أهداف الحد من الفقر، كالموازنات المجزأة والتركيز الحصري على المدخلات والتي يؤدي إلى ضعف قدرة أنظمة الموازنة في تحسين آداءها والتي يؤد إلى تحسين النتائج.

● يمثل قضية الحد من الفقر أحد أصعب التحديات التنموية التي تواجه العالم اليوم حيث أن نسبة كبيرة من السكان تعد فقيرة كلياً أو نسبياً لنا يُؤخذ الحد من الفقر مركز الصدارة في أجندة التنمية الوطنية والعالمية.

3. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالفقرات التالية:

4. فرضية البحث

اعتمد البحث على الفرضيات الواردة في أدناه:

على الرغم من قلة البحوث التي تربط بين الموازنات العامة للدول وقضية الفقر الموجود فيها وعدم الربط بين هذه المتغيرات في دول أخرى، إلا أنه يمكن بيان أثر الموازنة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة الفقراء من خلال الدراسات ذات الصلة والواقع الذي يعيشه الفقراء في العالم بشكل عام، إذ تُعد الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة مدروسة بحيث يمكن ان تستخدم بفاعلية في تعزيز أداء الاقتصاد وبالتالي الحد من انتشار الفقر، ولكن ما تم رصده في قضية الموازنة والفقر بالنسبة للدول النامية هو قيام الحكومات في هذه الدول بحشد المزيد من الموارد وزيادة النفقات إلا أنها لم تؤد سوى لمزيد من الفقر وهذا التناقض بين الموارد والفقر هو تأكيد واضح على وجود مخالفات في عملية إعداد الموازنة وإدارتها لأنها تعمل كالية تسهم في توليد سوء إدارة الموارد وبالتالي فشل جميع استراتيجيات وسياسات الحكومة المناهضة للفقر، سوف يركز هذا البحث على الموازنة العامة للدولة كاداة من ادوات التحليل المالي واثرها في الحد من الفقر في عينة الدراسة.

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/6/1

البريد الإلكتروني للباحث: zozan.salih83@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

قياسه، ولغرض التعرف على ماهية الموازنة أيضاً لابد من التطرق إلى مفهومها وخصائصها وأهميتها وأهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن الاستفادة منها في التعرف على بعض الجوانب المتعلقة بالموازنة العامة.

1.1.8 مفهوم الفقر

يتصف الفقر كغيره من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية في عدم وجود تعريف ومفهوم موحد له وصعوبة إيجاده وذلك لما لهذا المفهوم من تشابكات وابعاد مختلفة ومتنوعة منها اجتماعية واقتصادية سياسية بيئية وارتباطه المباشر بحياة الافراد ولما له من اختلافات في مفهومه بين فئات المجتمع الواحد ولاختلافه من بلد لآخر ومن وقت لآخر، ولكن مهما اختلفت المفاهيم في تعريف الفقر فانها تدل على شيء واحد عند تفسيرات الجميع وهو الحرمان سواء كان حرماناً مادياً او معنوياً كحرية العيش بالامان والاحترام والكرامة، لذا فاذا كان عدم وجود مفهوم موحد للفقر فهو يعقد البحث فيه، ويمكن اجراً تعريف الفقر بشكل عام في ثلاث اتجاهات اساسية وهي:

أ- **الاتجاه الموضوعي:** يبين هذا الاتجاه في تعريف الفقر تعيين مستوى معين من الدخل او الاستهلاك وذلك للفرقة بين الفقراء وغيرهم من غير الفقراء، اذ يبين هذا الاتجاه حداً او خطأ يفصل فيه بين الفقير عن غيره من غير الفقير ويبين انه من يقع فوق هذا الخط يُعد غير فقيراً اما الذي يقع على هذا الخط او دونه فهو فقير، ويعرف هذا الحد الفاصل بخط الفقر poverty line، ويمكن التعرف على مفهوم الفقر حسب هذا الاتجاه من خلال الدخل والمستوى المعيشي والإحتياجات الأساسية والقدرة الشرائية.

ب- **الاتجاه الذاتي:** ويقوم هذا الاتجاه بتعريف الفقر من وجهة نظر الافراد سواء كانوا فقراء أم من غير الفقراء وذلك لتأسيس مقياس للرفاهية عن مستوى المنفعة الفردية، ويختلف الفقر من حيث مفهومه بين الفقراء وغيرهم حيث ان الفقراء ينظرون الى الفقر بأنه يعزلهم عن المجتمع وان الفقر تعني حياة غير آمنة مع دخل ضعيف بسبب ارتفاع نسبة البطالة بينهم ونقص فرص العمل لهم (اما بسبب مسألة المهارة والخبرة او بسبب مسألة المحسوبية والواسطة وغيرها من الاسباب التي تؤدي الى زيادة البطالة بين الفقراء والتي تُعد هي النتيجة والسبب في نفس الوقت)، ونقص التغذية الصحية وحرمانهم من الوصول الى مياه الشرب، ونقص خدمات الصرف الصحي وزيادة عدد افراد الاسرة (بسبب حملهم بأساليب الوقاية

● وجود علاقة ايجابية قوية بين تخصيصات الموازنة للخدمات العامة والفقر في دول عينة البحث.

● وجود علاقة سلبية بين كل من الإنفاق العسكري والدين العام مع الفقر في دول عينة البحث باعتبار أن أكثر الاحتياجات العسكرية هي من ضمن الإستيرادات، كما وأن التوجه نحو الدين العام يرجع إلى ضعف الأداء المالي.

5. هدف البحث

يهدف البحث لإثبات العلاقة الايجابية بين الموازنة الفاعلة للقطاع العام والحد من الفقر في دول عينة البحث، وكذلك توضيح إلى أي مدى تستطيع الحكومات في هذه الدول استخدام أداة وضع الميزانية للحد من انتشار الفقر فيها.

6. منهجية البحث

أُعمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الكمي باستخدام Panel Data لتحديد مدى استقرارية المتغيرات المالية الاساسية على الفقر في دول عينة البحث للمدة (2000 – 2015)، ومحاولة هذا البحث في وضع نموذج يمكن من خلالها الربط بين الموازنة العامة السليمة ومستوى الفقر في دول عينة البحث باستخدام كل من البيانات النهائية حيث ركز البحث على الموازنة السنوية الاتحادية والإحصاءات الدولية للفقر، غطى البحث 16 سنة (2000 إلى 2015).

7. هيكلية البحث

ولغرض الوصول الى هدف البحث والتحقيق من الفرضية الموضوعية للبحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث أساسية تناول المبحث الاول المفاهيم الأساسية والنظرية للفقر والموازنة العامة، وتطرق المبحث الثاني الى العلاقة بين الموازنة العامة والحد من الفقر، اما المبحث الثالث فتطرق الى تحليل العلاقة القياسية بين الموازنة العامة ومؤشرات الفقر في دول العينة مع الإشارة إلى أهم الإستنتاجات والمقترحات المتعلقة بالبحث.

8. المبحث الأول

1.8 المفاهيم الأساسية للفقر والموازنة العامة

تُعد ظاهرة الفقر وانتشارها في المجتمعات التحدي الأكبر امام نهوضها وتطورها وقدرتها في استغلالها للموارد المتاحة فيها بالشكل الذي يستفاد منها كل افراد المجتمع وبأفضل استغلال ممكن، وان افضل ما يمكن ان يشار اليه في موضوع الفقر هو ماهيته وكيفية

وجود حالة من الفقر في ذلك المجتمع (البنك الدولي، 1990، 41-42)، وبعد ما تعرض هذه الطريقة لقياس مؤشرات الفقر الى الانتقادات قام كل من (Foster, Greer, Thorbecke) بتطوير مؤشر للفقر يعرف باسمهم وذلك من خلال ادخال الاوزان على الفجوة النسبية للاتفاق لتعكس الاهتمام برفاه افقر الفقراء، وذلك من خلال اقتراح بروفيسور امارتيا سن (1976) في ورقته (الفقر: مقارنة ترتيبية للقياس)، وتقوم مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على وفق خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعانون منها (مؤشرات قياس الفقر، بدون تاريخ، 2-4)، ومن هذه المؤشرات:

i. مؤشر عدد الافراد (Poverty Head Count Index (P0) والذي يُعد مقياسا لانتشار وتفشي الفقر باعطائها النسبة المئوية لعدد من الاسر أو عدد من الافراد الذين يعانون من الفقر من خلال خط الفقر اي نسبة الافراد الذين لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية (عثمان وعزيز، 2007، 164)، ويعتبر من أسهل المؤشرات وأكثرها استخداما ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال القانون التالي:

$$P0 = q / n \quad \alpha = 0$$

حيث ان:

q هو عدد السكان الذين يقل استهلاكهم عن خط الفقر (اي نسبة عدد الفقراء) ، n اجمالي السكان ، α تعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه افقر الفقراء وتكون قيمته غير سالبة وأكثر من الواحد، ولكن ينتقد هذا المؤشر بتجاهله لاي مدى ينحدر الفقراء تحت خط الفقر (وزارة التخطيط، بدون تاريخ، 5).

ii. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap Index (P1): ويقوم هذا المؤشر بقياس الفرق بين اجمالي دخل او اتفاق الفقراء والدخل الكلي لاولئك الفقراء لو ان كلا منهم حصل على دخل يساوي دخل خط الفقر اي المبالغ المطلوبة لاعطاء الفقراء في سبيل رفع دخولهم الى خط الفقر اي حساب التكاليف الكلية لوصول الفقراء الى خط الفقر ويعد مؤشر لعقم الفقر (nallari & Griffith, 2011, 26) ويتم حسابها على وفق القانون التالي:

$$P1 = 1/n \sum_{j=1}^q \frac{z-y_j}{z} = \frac{q}{n} \left(\frac{z-y}{z} \right) = H \left(1 - \frac{y}{z} \right) = HI \quad \alpha = 1$$

او خطأ فهمهم بامور الدين والشرع أو غيرها من الاسباب الاجتماعية مثل العادات والتقاليد) وكذلك قلة فرص التعليم والاستخدام السيئ للموارد وتوزعها بين افراد المجتمع، اما غير الفقراء فقد عرفوا الفقر بأنه ناتج عن الاختيارات الغير الصحية من جانب الافراد والتي تؤدي الى كل ما هو مذكور في تعريف الفقراء للفقر (محمود ويسري، 8، 2012).

ت- **الاتجاه الاجتماعي:** في هذا الاتجاه يُعد الفرد فقيرا إذا حصل على مساعدة اجتماعية من الدولة وحسب هذا الاتجاه يمكن قياس الفقر، وكذلك يمكن تحديد اعداد الفقراء من خلال مجموع من يحصلون على المساعدات الاجتماعية من الدولة ويُعد هذا الاتجاه تحكيميا في تعريف الفقير، لانه قد يكون الشخص غير فقير لكنه يحصل على المساعدات اجتماعية من الدولة او قد يكون فقيرا لكنه لا يحصل عليها وذلك اما لجهل الفقير او عدم اتاحة المساعدات الاجتماعية او عدم وجود اوراق رسمية معه للحصول على المساعدات.

2.1.8 قياس الفقر

لا يمكن قياس الفقر من الناحية النقدية فقط باعتباره ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد والتي تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهناك عدة مقاييس مختلفة في الادبيات الدولية لقياس الفقر وذلك استنادا الى الاتجاهات المتعلقة بتعريف الفقر في إطار الاتجاه الموضوعي ومن هذه المقاييس:

أ- قياس الفقر عن طريق مؤشر الدخل او الاستهلاك: وذلك عن طريق الحرمان الناتج عن نقص القدرة على شراء السلع والخدمات والتي يمكن الحصول عليها من بحوث الدخل والاستهلاك والاتفاق، اذ يعد تقرير البنك الدولي في عام 1990 عن الفقر خطوة جيدة نحو قياس الفقر بمؤشر الدخل أو الاستهلاك أو المستوى المعيشي حسب تعريف البنك الدولي للفقر، وتبدأ هذه المنهجية بالترقية أولاً بين الفقر وعدم المساواة حيث ان الاول يُعبر عن المستوى المطلق لمستوى معيشة جزء من السكان وهم الفقراء في حين ان الثاني يعبر عن المستوى المطلق النسبي للمعيشة في المجتمع ككل، وهناك حالتان لعدم المساواة والتي يمكن من خلالها بيان الحالة التي يعيش فيها المجتمع، اذ انه في حالة الحد الاقصى من عدم المساواة تعني ان هناك شخص واحد يتحكم بكل شيء والفقر الموجود في المجتمع هو فقر شديد جدا وانه متوفر بدرجة كبيرة إذ أن الجميع فقراء، أما في حالة الحد الادنى من عدم المساواة تعني ان الجميع في المجتمع متساويين، والفقر الموجود هو صفر اي عدم

$$Z = Zf + Znf$$

حيث ان:

حيث ان: $Z =$ (متوسط الحاجة للسعرات * كلفة السعرة الواحدة) + الاتفاق
غير الغذائي للاسر او الافراد، $Zf =$ خط الفقر الغذائي ويمثل عدم استيفاء الفرد
السعرات الحرارية اللازمة له محسوبة بعدد السعرات المستهلكة * كلفة السعرة
الواحدة لكل مادة غذائية.

1.3.8 قياس الفقر من مفهوم القدرة

حيث قام برنامج الامم المتحدة الاتمائي بتقديم مفهوم فقر القدرة وذلك لان مقياس الفقر القائمة على اساس الدخل او الاتفاق وتعد مقاييس جزئية ولا يؤخذ بنظر الاعتبار الخدمات والسلع الضرورية لمستوى المعيشة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والبيئة النظيفة وبذلك لا يقاس نوعية الحياة، وان هذا المقياس قائم على آراء Amartya sen في قياس نوعية الحياة على اساس القدرات والتي تشير الاخيرة الى مجموعة من الوظائف التي يمكن للناس القيام بها وتحدد مآلدهم من خيارات للوصول الى عدد من الوظائف وذلك لانه كلما زادت القدرة زادت مشاركة الناس في عملية التنمية، ويقاس الفقر وفقاً لهذا المفهوم بمدى الحرمان من ثلاث عناصر اساسية للحياة البشرية وهي العمر الطويل اذ يمثله في الرقم القياسي للفقر البشري النسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الاربعين، والمعرفة والتي تقاس النسبة المئوية لعدم معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، واخيراً مستوى المعيشة اللائق والتي هي مركبة في الاصل من ثلاث متغيرات اساسية وهي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة واخيراً النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية، ويُعد هذا المقياس هو الاوسع من بين المقاييس الاخرى والمتعلقة بالدخل والاتفاق، ولكن هذا المقياس يتطلب قاعدة بيانات جيدة عن الظروف الصحية والتعليمية والغذائية للفقراء في المجتمع وانها صعبة التطبيق في الدول النامية لعدم توافر قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها.

3.1.8 صعوبات قياس الفقر (الفارس، 2001، 24-26)

كما ان هناك صعوبة في تعريف الفقر تعريفاً موحداً كذلك يوجد بعض الصعوبات التي لا يمكن اخفائها عند تقدير خط الفقر ومن الواضح ان تقديرات الفقر هي تقديرات تتسم بعدم الدقة في بعض الاحيان ومن الصعوبة بمكان تقديرها تقديراً واضحاً وصریحاً وذلك بسبب المشاكل المتعلقة بقياس الفقر في تقدير الاحتياجات الاساسية من السلع الغذائية وترجمتها الى ارقام وبالمقابل تقدير حاجة الجسم من السعرات الحرارية ومن الواضح ان

$n =$ اجمالي عدد السكان، $z =$ خط الفقر المستخدم، $Yz =$ دخل او اتفاق الفرد،
 $Yp =$ متوسط دخل الفقراء، $J =$ الافراد تحت خط الفقر، $I =$ متوسط فجوة
الدخل بين الفقراء.

iii. مؤشر حدة (شدة) الفقر (P2) poverty severity index: يقوم هذا المؤشر باعطاء الوزن الاكبر للاسر التي توجد عند قاع مستوى توزيع الدخل وايضا يعتبر مؤشر يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر من خلال:

$$P2 = 1/n = \sum_{j=1}^q [(z - yj)/z] \quad \alpha=2$$

حيث ان:

$P2 =$ شدة الفقر، $n =$ اجمالي السكان، $z =$ خط الفقر المستخدم، $Y =$ دخل
او اتفاق الفرد، $j =$ الافراد تحت خط الفقر، ويمكن قياسه من خلال فجوات
الفقر ونسبة الفقر عن طريق الصيغة التالية:

$$P2 = (pg)^2 / H + (pg.H)^2 / H . (cv^2)p$$

حيث ان:

$P2 =$ شدة الفقر، $Pg =$ فجوة الفقر، $H =$ نسبة الفقر (نسبة سكان الفقراء
الى مجموع السكان)، $p = (cv^2)p =$ مربع تباين الاستهلاك بين الفقراء، ويقوم هذا
المؤشر بتوضيح مدى حدة الفقر بترتيبه لتوزيعات الدخل ولكن ينتقد لصعوبة
تفسيره.

iv. مؤشر سن (sen) الفقر: وحسب مؤشر سن للفقر فان الصيغة التالية يقيس
الفقر (Ravallion, 1992,39):

$$P = H.G^*$$

حيث ان: $P =$ درجة الفقر، $H =$ نسبة الفقر، $G^* =$ معامل جيني المعدل وياخذ
الصيغة التالية:

$$G^* = M + (1+M) - G$$

حيث ان: $G =$ معامل جيني، $M =$ نسبة فجوة الدخل.

ويمكن الحصول على الحد الادنى الذي على اساسه يمكن تصنيف السكان اسرا
وافرادا الى فقراء وغير الفقراء (الجهاز المركزي للاحصاء، 2007، 6) باستخدام
المعادلة التالية:

والدخل وغيرها من الانشطة المالية وغير المالية اي ان الموازنة هي وسيلة الحصول على المساءلة والتحكم في استخدام المال لجميع الانشطة (Joshua and Ahmed, 2013, 40-41).

4.8 اهمية الموازنة العامة:

تأتي اهمية الموازنة العامة لكونها تمثل أداة فاعلة في تحقيق اهداف الدولة ووسيلة مؤثرة في توجيه المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن خلالها يمكن الحكومة من تحقيق سياساتها العامة، وبشكل عام فإن للموازنة العامة اهمية اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، ويمكن التطرق الى اهميته من تلك الجوانب وبالشكل التالي:

أ- الاهمية الاقتصادية: تأتي هذه الاهمية للموازنة العامة من خلال السياسات الاقتصادية والفكر السائد للدولة حيث إن الاقتصاد الحر يكون فيه دور الدولة محدوداً وبحماية الموارد الموجودة في المجتمع في حين تزداد اهميتها بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي من خلال توجيه السياسات الاقتصادية والتحكم بنفقاتها وايراداتها من خلال الموازنة العامة (العلي وكداوي، 1989، 276).

ب- الاهمية المالية: من الواضح ان الموازنة العامة تكشف الوضع المالي للدولة من خلال قدرتها في التميز بين الانواع المختلفة للموارد المتوفرة في الدولة خلال السنة القادمة ضرائب ورسوم ودخل المشاريع الاقتصادية للدولة من الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها من الموارد المالية كإيرادات للدولة، وكذلك في مجالات انفاقها من خلال القطاعات والوزارات والدوائر وغيرها من المؤسسات الحكومية التي تحتاج الى نفقات والتي تساعد الدولة في التعرف على وضعها المالي من فائض او عجز في موازنتها للسنة المالية القادمة.

ت- الاهمية السياسية: إن اقرار الموازنة العامة يعد امراً مهماً في تجديد الثقة بالحكومة وبرنامجهما الذي ستعمل على تنفيذها، حيث إن حق اقرار الموازنة العامة هو حصر وحكر بالسلطة التشريعية من خلال اعطائها سلطة وحق في مناقشة جدول الحكومة وبرنامجهما المالي واحداث التغييرات والتعديلات اللازمة عليها ومن ثم اعطاء السلطة التنفيذية الاذن بتنفيذ مشروع الموازنة للحكومة.

ث- الاهمية الاجتماعية: تُعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات حماية المجتمع من التفاوت الطبقي وذلك من خلال تأثيرها في اعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، وذلك عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة واستخدام حصيلة تلك الضرائب في تمويل المشروعات العامة بحيث يستفيد منها الطبقات الفقيرة في المجتمع،

تقدير هذه الحاجات غير متفق عليها اذ تخضع لبعض التأثيرات ومن بعض العوامل المتصلة بالاسر من حيث تركيبها وان تأثير كمية هذه الحاجات مرتبطة بمقدار الجهد الذي يبذله افراد الاسرة وطبيعة العمل الذي يقومون به وان هذه التقديرات غير ثابتة وتتغير من سنة لآخرى، وذلك حسب منهجية التقدير المتبعة واختلاف الاسعار او قد تكون هنالك بدائل اخرى للسلع الغذائية يمكن من خلالها تلبية حاجات الجسم من البروتينات التي تحتاجها او قد تكون هنالك اهداف اخرى غير الاشباع والحصول على البروتينات من استهلاك الافراد للمواد الغذائية والتي يصعب قياسها مثل الاذواق والاهتمامات وغيرها من العوامل المتعلقة بشخصية الافراد وافكارهم والتي من المستحيل قياسها.

3.8 مفهوم الموازنة العامة:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الموازنة العامة بسبب اختلاف الزاوية التي يُنظر بها الى الموازنة من قبل الكتاب والباحثين كما ان مفهومها يختلف بين الوحدات الحكومية عن غير الحكومية وبين الوحدات الحكومية المركزية عن تلك الوحدات الحكومية المستقلة، كما إن اجراءات وضوابط اقرار الموازنة وتعديلها وتنفيذها للحكومة المركزية متشعبة أكثر عن تلك الحكومة غير المركزية او التي تعتمد على الاستقلالية بين وحداتها وعلى الرغم من ذلك فان الموازنة تعد اساس يعتمد عليه العمل المالي للحكومة بشكل عام ومتطلب تشريعي اساسي حيث تُعد خطة مالية سنوية تتضمن تقديراً للنفقات والايادات الحكومية وهي المرآة التي تعكس الانشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتبرعن اهداف الدولة وبرامجها وسياساتها في كيفية استغلالها لمواردها المالية وطاقاتها البشرية وكيفية توزيعها بين اوجه الاتفاق التي تحقق من خلالها هذه الاهداف والبرامج والسياسات الخاصة بها، كما ان لها خاصية اللجوء الى عملية المفاضلة بين البرامج والبدايل الموجودة طبقاً لامكانياتها، وبذلك تُعد من اهم الوثائق التي تبين السياسات العامة للدولة والوسيلة التي يتم استخدامها من قبل السلطة التشريعية في الاستدلال على كفاءة اجهرة الحكومة التشريعية والتنفيذية والرقابية من خلال مدخلات ومخرجات الموازنة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يمكن تعريف الموازنة العامة أيضاً على انها مجموعة من الاهداف والبرامج المعبر عنها بالارقام والتي ترغب السلطة السياسية المتمثلة بتنفيذها من خلال وحدات الدولة المختلفة وباقل التكاليف خلال فترة مستقبلية معبراً عنها بحجم تكلفة كل هدف او برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات خلال نفس الفترة (سلوم والمهايني، 2007، 95-97)، وتعرف الموازنة بانها عملية وضع معيار الاداء على الانشطة المقبلة من اجل ممارسة السيطرة على التكاليف والايادات

● وما أن الموازنة العامة جزء من خطة قومية عادة تكون متوسطة الاجل او طويلة الاجل اي يكون مرتبط بخطة قومية واجب التنفيذ والتي تؤثر وتبين بشكل او آخر امكانيات الدولة ودقة آدائها.

● وتعد الموازنة العامة خطة مالية في جميع الوحدات الحكومية والتي تشتمل على التقديرات المالية لمدة سنة مالية قادمة وتقديراتها العينية والتي تعنى بتشكلات الوظيفية اي اعداد وفئات الوظيفية كما ان لها امكانية التنبؤ للمدى الطويل.

● وتتميز باقامة روابط واسعة بين الاهداف وتنظيمها وتعزيز التواصل بين المقيمين بتنفيذ الخطة.

● وتتركز الموازنة على نتائج القرارات للسنوات السابقة وامكانية الاستفادة منها في السنوات اللاحقة بقيم مالية في شكلها النهائي اي ترجمة كافة البيانات والانشطة الى الارقام والتعبير عنها بوحدات نقدية.

● ومن خصائصها انها يمكن ان تكون اداة رقابة فاعلة في التأكد من سلامة الخطة في موضع التنفيذ الى جانب كونها اداة لتقييم عملية الاداء في كيفية تطبيق وتنفيذ المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الخطة السنوية، اذ ان عملية تقييم الاداء هي عملية المقارنة بين الانجازات (الاداء الفعلي) والموازنة المخططة (الاداء المخطط) اي تعبر عن الانجازات التي تحققت ومدى انعكاسها للبرامج والمشاريع المقترحة في الموازنة.

● وتعد الموازنة بمثابة الخطة لتنسيق والتوجيه في كيفية سير العمل نحو تحقيق الاهداف الموضوعية في الموازنة وضمن امكانياتها وتقديراتها المالية والمادية الى جانب كونها تعتبر خطة شاملة لجميع اوجه الانشطة الاقتصادية والاجتماعية..

2.8 المبحث الثاني

1.2.8 الإطار النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والحد من الفقر

أ- العلاقة بين الموازنة العامة والحد من الفقر: عالمياً نتج عن عملية الموازنة تدريجياً نحو اولويات الحكومة واصبحت العمليات اللامركزية تسيطر عليها من خلال الاهتمام بالديمقراطية في اعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية، ومن خلال المشاركة الاجتماعية وبذلك تخصيص الموارد والاتفاق العام في الموازنة العامة للدول تأخذ اشكالا جديدة لغرض القيام باستراتيجيات الحد من الفقر وتؤثر متغيرات الموازنة على الفقر من عدة جهات، كما ان الموازنة تعكس توجهات السياسات المالية لدولة في تركيزها على القضايا

وكذلك قيامها بدعم الدولة لسلع استهلاكية ضرورية، فضلاً عن دعم التعليم، والصحة وما إلى ذلك من الخدمات.

5.8 اهداف الموازنة:

لما كانت الموازنة هي خطط التعامل مع كيفية استخدام الموارد المحددة خلال فترة زمنية محددة ومعينة مع هدف مشترك في جميع الدول وهو السيطرة على الموارد المتاحة من خلال السياسات القائمة (Abrahams, 2012, 19)، بذلك يمكن تحديد اهم اهداف الموازنة العامة وكما يأتي:

● تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال تحقيق التنمية المستدامة ، حيث أن أهداف الموازنة اصبحت طويلة المدى كما وان خطط الموازنة في كل سنة تعتبر متممة للسنوات السابقة لغرض تحقيق هدف التنمية المستدامة.

● القيام بتشجيع الانشطة الانتاجية والحد من الانشطة غير الانتاجية من خلال ضبط الاتفاقيات بتوجيهها أكثر نحو النفقات الاستثمارية والتقليل من النفقات الاستهلاكية.

● القيام برفع انتاجية العمل الاجتماعي والحد من البطالة من خلال ايجاد الوظائف التشغيلية وتفعيل القطاع الخاص وتشجيعه وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لتقليل العبء على الحكومة من النفقات التشغيلية.

● زيادة الدخل القومي من خلال تشجيع الناتج المحلي والانشطة والمشاريع الصغيرة في البلاد.

● دعم الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات والحد من الإيرادات المستهلكة.

6.8 خصائص الموازنة العامة

تحتوي الموازنة العامة على عدة ميزات وخصائص اساسية هي (Esser, 1999, 3):

● من اهم خصائص الموازنة العامة والتي لاتشارك اية موازنات او ميزانيات اخرى في هذه الخاصية هو اعتمادها من الجانب القانوني واجبة التنفيذ بعد اعدادها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية ومجلس الوزراء ولايمكن اجراء اي تعديل عليها بعد اعتمادها واقرارها من قبل السلطة التشريعية إلا بموجب القانون والذي يجب أن يأخذ نفس مراحل اعدادها.

يؤثر الاستثمار على النمو والانتاج الكلي للمجتمع، فضلاً عن تأثيرها على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى المستوى القطاعي لدخل الاسرة وخاصة الفقيرة فيها وتوزيع الدخل، حيث ان الدلائل على وجود تأثير للاستثمارات على الفقر او وجود علاقة بين الاستثمارات والفقر يكاد يكون قاطعا، كما ان قرار القيام بالاستثمارات العامة يجب ان يكون قائما على اساس البنية الاقتصادية للبلد ورأس المال الموجود فيها، حيث ان تأثير الاستثمارات العامة على الفقر يكون من خلال تأثيرها على مجالات اخرى مثل النقل والاتصالات والبحوث والتنمية الزراعية وغيرها من المجالات التي يمكن الاستعانة بها من خلال الاستثمارات العامة في القضاء على الفقر، وبذلك يمكن تحديد صافي الاستثمارات العامة على انها الاتفاق العام الذي يضيف الى رأس المال المادي والاوراق المالية، والذي يشتمل على بناء الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات والى آخره من البنى التحتية والذي يتوافق مع تعريفها في بيانات الحسابات القومية والتي تعرف بانها النفقات الاستثمارية.

ثانيا: النمو الاقتصادي Economic Growth : منذ دخول العالم في العصر الجديد من

التطور الاقتصادي ولحد الان تسعى كل الجهود الدولية الى هدف واحد وهو الحد من انتشار ظاهرة الفقر او القضاء عليه، ومن الشائع دوليا ومحليا وعلى مستوى ثقافة الافراد في ان النمو الاقتصادي هو ما تحتاج اليه الدول لتحقيق هدف القضاء على الفقر او الحد منه، ولكن ليس واضحا تماما كم هو معدل النمو التي تحتاج اليه لهذا الغرض، ومدى التمويل الخارجي المطلوب للوصول والحفاظ على اعلى نمو ممكن ولكن هذا لا يعني في ان النمو وحده يكفي لهذا الغرض، ولكن يجب ان يتبع عملية النمو بعدد من السياسات الحكومة لهذا الغرض مع ان هذه السياسات هي الاخرى غير واضحة في كيفية مساهمتها بفعالية مع سياسة النمو في القضاء عليه (Gottschalk, 2000,2)، ويُعد النمو الاقتصادي من اقوى العوامل المؤدية الى الحد من هذه الظاهرة وتحسين نوعية الحياة في البلدان النامية من حيث قيامها بتوليد الازدهار الاقتصادي وزيادة الفرص المتاحة للعمل وان نجاح استراتيجية الحد منه يتوقف على التدابير الرامية الى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ويمثل في التحدي في اخذ السياسة التي تجمع بين تعزيز السياسات المؤدية للنمو والسياسات التي تسمح للفقراء في المشاركة الكاملة في الفرص المتاحة، اي المساهمة الفاعلة للفقراء في عملية النمو ومشاركهم المجتمع في الحصول على نتائجها مثل تغيير سياسات العمل على نحو افضل في اسواق العمل وازالة الفوارق او

الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بطرق مباشرة وغير مباشرة في الحد من الفقر من خلال القنوات التوزيعية للدخل اما باستخدام سياسات الاتفاق العام او باستخدام الوسائل الضريبية كما ان للسياسات المالية اثر على هيكل الموازنة العامة (والذي يقصد به التوزيع النسبي لاجالي الاتفاق على بنود الاتفاق) وليس فقط على مستوى الاتفاق الحكومي كما يمكن ملاحظة ان معظم البلدان النامية تتوجه نحو تزايد الاتفاق العسكري على حساب نصيب الاتفاق الحكومي على القطاعات الحكومية (مثل التعليم والصحة والتغذية) الموجهة نحو القضايا الاجتماعية مثل الرعاية الاجتماعية (النجفي، 2007، 13-14)، وتهدف نهج او استراتيجية الحد من الفقر الى تعزيز المساواة عن طريق المشاركة المحلية من اصحاب المصلحة في صياغة واضحة للاهداف الانمائية، كما ان المؤسسات التعليمية والتدريبية يتضمن المتابعة وتقييم من خلال التقارير السنوية، ومنذ ان قامت الدول باستراتيجية الحد من الفقر دعت الجهات المسؤولة عن وضع السياسات الى تشجيع ادخال عدد من الطرق التي تهدف الى تحسين كيفية استخدام الخطط في الموازنة العامة لغرض الحد من الفقر، والتي تضمنت:

- استراتيجية اولويات الاتفاق لصالح الفقراء.
- ادخال اوجه الاتفاق في المدى المتوسط.
- القيام بتوجيه البرامج والخطط في الموازنة الى استهداف الفقراء.

وتعكس هذه الاصلاحات في مراحلها المختلفة وفي مختلف الدول مستوى التنمية العامة في النظم المالية للدولة، كما انه تؤخذ في نظر الاعتبار مصالح مجموعة واسعة من افراد المجتمع وتمكنت من خلالها توليد حوافز قوية في تغيير السلوكيات باتجاه التنفيذ (worldbank,2007,2-5)، ويمكن التعرف على أهم بنود الموازنة المتعلقة والمؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بالحد من الفقر حيث أنه ومنذ عام 1950 حدثت تغيرات جوهرية في تخصيص المعايير الوطنية والإقليمية والموارد المحلية العامة وفي نهج الموازنة التي تقوم الحكومة بتنفيذها، وكذلك البحث عن مصادر جديدة من اجل تخصيص التمويل للتنمية واستراتيجيات الحد من الفقر، لنا سوف يتم التطرق الى اهم البنود التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على استراتيجيات الحد من الفقر من خلال بنود الموازنة العامة، ومن هذه البنود:

اولا: الاستثمار Investment: هنالك عدة قنوات يمكن من خلالها أن يؤثر الاستثمار بشكل عام على جوانب الاقتصاد، حيث على المستوى الاقتصادي الكلي يمكن ان

حول السكان والنمو والفقير، ولكن لا يوجد دليل لحد الان حول العلاقة السببية بين كل من الازدهار الاقتصادي وانخفاض الخصوبة ولكن يوجد هناك ارتباط وعلاقة وثيقة بين نمو الدخل القومي وانخفاض معدلات المواليد، وبين دخل الاسرة والخصوبة. ولكن معظم الاقتصاديين والديموغرافيين متفقين على ان المكونات الاساسية في تحسين مستويات المعيشة من التصنيع الحضري وزيادة فرص العمالة قد تؤدي الى تحسين مستويات التعليم والصحة الافضل، وكل هذه الامور ادت الى تغيير نظرة الابوين لتكاليف وفوائد الاطفال مما يؤدي بدوره في اغلب الاحيان الى خفض الخصوبة ولكن هذه العلاقة هي ليست مطلقة بين البلدان فيما يتعلق بتوقيت هذه التغيرات وسرعتها مع الاجماع على ان هنالك علاقة سببية بين التحسن في مستويات المعيشة وانخفاض الخصوبة (National Research Council, 1986) كما وان من اسباب ان تدني الخصوبة يؤدي الى التحسن في المستوى المعيشي لان معدلات النمو الاقتصادي تصبح أعلى من معدلات النمو السكاني (قرم، 2013، 4).

خامسا: النقل Transport: يحاول المجتمع الدولي وضع اهداف في تخفيض مستوى الفقر الموجود منذ أكثر من قرن وبشتى الطرق والوسائل، وأحد هذه الطرق هو الوصول الى إيجاد العلاقة بين قضايا النقل والفقير من جهة والحد منه من جهة أخرى، مثل تأثير النقل بكل أنواعه على التعليم وعلى الصحة وعلى كيفية توليد الدخل، كما إن خدمات النقل تلعب دوراً رئيساً في تشكيل نوعية الحياة في كل من المدن والأرياف ولكن الآثار الدقيقة والمتربة على وجود خدمات النقل وكيفية تأثيرها على الإنخفاض والتقليل من الفقر الى جانب زيادة النمو قد يختلف مع مرور الوقت والمكان وبين مختلف قطاعات السكان. كما ان معظم الاستثمارات في البنية التحتية مبنية على الاعتقاد بأنها ستؤدي حتماً الى الحد من الفقر وتوليد الدخل، إلا أن الجدوى من وجود قطاع النقل يختلف باختلاف التقدم وتطور الدول، ولكن يوجد هنالك بعض من المجالات الرئيسية لسياسات النقل والتي يمكن ان تساعد الفقراء كتوفير النقل الكافي إلى أماكن العمل وذلك بسبب أهمية تكلفة وتوافر النقل الى العمل بالنسبة للفقراء وخاصة بالنسبة للذين يعيشون في المناطق الحضرية والتي تعتبر عامل ومحدد رئيس لتدبيرهم على المشاركة في أسواق العمل وإزالة العوائق أمام النقل غير الآلي كما أوصى البنك الدولي عام 1996 بالتعامل مع الأمن والراحة من المشي من خلال اتخاذ تدابير لتحسين الاضاءة في الشوارع

عدم المساواة بين الجنسين والنمو في المستقبل يجب ان يقوم على اساس العولة التي تقدم الكثير من الفرص الجديدة الى جانب التحدي الذي يفرضه (Ravallion and chen,1997,357).

ثالثا: الاتفاقات العام Public Expenditures: يعرف الاتفاق الحكومي على انها نفقات لتمويل الانشطة الحكومية التي تهدف الى الرعاية الاجتماعية عن طريق استخدام بعض الموارد المتاحة الى جانب الاموال (Birowo, 2011,18)، وبذلك تلعب الاتفاقات الحكومي دوراً مهماً في الحد من الفقر فطبقاً للنهج الكينزي فان الاتفاقات العام يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي والتوظيف، ويؤثر الاتفاقات الحكومي على الفقر بشكل مباشر من خلال تلقي الفقراء الفوائد من نفقات الحكومة على برامج التوظيف والرعاية، كما انها تؤثر بشكل غير مباشر من خلال الاستثمارات الحكومية في البنية الاساسية للريف ودعم البحوث الزراعية والصحة والتعليم لسكان الريف وتحفيز مناطق النمو في الزراعة وغير الزراعة مما يؤدي الى زيادة العمالة وكسب فرص الدخل لهم الى جانب رخص المواد الغذائية للسكان وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي (Dahmardeh & Tabar, 2013, 252)، كما ان الاتفاقات الحكومي يهدف ويؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي والحد منه كنتيجة لتحسين توفير الخدمات الاجتماعية من المنافع العامة والاتفاقات على الزراعة وصولاً الى البنية التحتية، وان تأثير الاتفاقات الحكومي بشكل غير مباشر على الحد من الفقر هو أكثر أهمية لانها تعمل من خلال مستوى الاتفاقات من (مخصصات الموازنة) والذي يؤدي الى نتائج مهمة بالنسبة للمجتمع مثل معدل معرفة القراءة والكتابة بين افراد المجتمع ومعدل وفيات الرضع الى جانب كيفية الحصول على الانتاجية الزراعية، وبذلك فان معظم الدراسات تبين وجود علاقة ايجابية بين الاتفاقات الحكومي والنمو الاقتصادي في حين لا يجب ان نغفل ان الزيادة في الاتفاقات الحكومي قد يؤدي الى العجز المالي من خلال الزيادة في النفقات الجارية وغير المنتجة وعدم قدرة الاقتصاد في الحصول على الضرائب وخلق ضرائب جديدة في الاقتصاد (Mehmood and Sadiq, 2010, 29-35).

رابعا: نسبة السكان populations: منذ زمن ولحد الان يجري النقاش بين علماء الاقتصاد والاجتماع حول فيما اذا كان ارتفاع الخصوبة والنمو السكاني السريع يؤثر ايجاباً على الاقتصاد ام يؤثر سلباً عليها وكذلك بالعكس في كيفية تأثير النمو الاقتصادي على السكان، اي ان النقاشات تحدث على المستويين الكلي والجزئي

الطوارئ والتي تكون محددة على نحو أضيق ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والضعف الناتج عن نقص الأغذية أو المعاملة التعسفية (6, 2013, UNDP).

ثامنا: السكن: إن معظم التعاريف حول الفقر والحرمان المادي هو متعلق تماما بظروف السكن، أي أنه يساهم مساهمة كبيرة في الظروف المعيشية المادية، وفي ظل اقتصاد السوق فإن الفقر والثروة الضعيفة يحول دون الوصول إلى العديد من خيارات الإسكان ويجعل من الصعب الحفاظ عليها، كما إن استحقاقات السكن ودعم الأشخاص المشردين هو بمثابة المخزن المؤقت للفقر.

ب- النظريات المتعلقة ببيان العلاقة بين الموازنة العامة والحد من الفقر:

إن تحسين ظروف معيشة المواطنين بما في ذلك الحد من الفقر لا يمكن التخلي عنه لأنه يشكل أحد أكبر احتياجات حكومات العديد من البلدان اليوم سواء متقدمة النمو أو النامية هذا يضع الطلب على الكفاءة على منخصصات الموازنة حيث أن تخصيص الموازنة بشكل فعال أو مجدي لقطاعات الاقتصاد هو الذي يمكن أن يقرب الحكومة من الشعب وبالتالي الحد من الفقر كما وتعني الكفاءة التخصيصية لعملية الموازنة أن موارد الحكومة هي قناة تقود إلى مناطق أو قطاعات من الاقتصاد تسهل تحقيق احتياجات الحكومة من الاقتصاد الكلي بما يتماشى مع أولويات المواطنين وفي ضوء العلاقة بين الموازنة العامة وسياسات الحد من الفقر يوجد ثلاث نظريات تبين طبيعة العلاقة بينها (Ben- Caled, 2015, 107-114):

أولاً: نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory (PCT): تم تطوير هذه النظرية من قبل خبراء الاقتصاد العام لشرح سلوك صانعي القرار بما في ذلك الحكومة أي أنها تتعلق بالدراسة الاقتصادية لعملية صنع القرار غير السوقية، ولا سيما تطبيق التحليلات الاقتصادية على صنع السياسة العامة، ويقوم الافتراض الأساسي لهذه النظرية على أن صانعي القرار (السياسيين أو البيروقراطيين) عقلانيون محتمون بذاتهم، بمعنى تحسين خياراتهم واستخدام المعلومات المتاحة لمصالحهم وهذا هو السبب في معارضة الإقتصاديين لهذه التسمية وذلك لأن الاختيارات الوحيدة التي يعترف بها هي في الأساس ووفقاً للنظرية، فإن صناع القرار - سواء كانوا من الناخبين أو السياسيين أو المشرعين أو المديرين التنفيذيين أو البيروقراطيين أو الحكومة - يسعون لمصلحتهم الشخصية في إطار المصلحة العامة، أكثر من ذلك أشار داووز (1957) في (Fozzard (2001 إلى أن اهتمام السياسي هو تعظيم السلطة السياسية

والأرصدة وغيرها من مرافق المشاة، إلى جانب أن يكون توجه سياسة الحكومة مباشرة ضد احتياجات الفقراء إلى النقل في أماكن عملهم والتي لو وفرت هذه الأسباب في سهولة إنتقال العمال الفقراء من وإلى أماكن عملهم لأدى ولو بشكل بسيط إلى الحد أو التقليل من ظاهرة الفقر، والقيام بإعطاء القطاع غير الرسمي حرية تشغيل خدمات النقل والتي ترجع أهميته في إمكانته بتوفير خدمات للنقل والتي يتحقق أسعاره من قبل الدولة (World Bank, 1996)، كما يجب إتخاذ تدابير اللازمة لتجنب الآثار الاجتماعية السلبية لبعض المشاريع البنية التحتية الكبيرة على المجتمعات المحلية والتعويض عنها (Booth, Hanmer & Lovell, 2000, 83-89).

سادساً: الخصخصة Privatization: يقصد به نقل ملكية مملوكة للحكومة في المشاريع العامة للمساهمين في القطاع الخاص، أي هو نقل ملكية الأعمال الحكومية إلى الأفراد والمنظمات الخاصة، كما يعد أحد الابتكارات الثورية في السياسات الاقتصادية لكل من البلدان النامية والمتقدمة، إذ إن الهدف النهائي لأي حكومة ذات مصداقية ومشروعة هو ضمان التحسين المستمر في مستوى معيشة المواطنين، كما إن سياسة الخصخصة الاقتصادية هي نتاج الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي أصبحت شائعة من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما أنها بدأت لأول مرة في شيلي تحت الحكم العسكري عام 1974 ومن ثم اعتمد عليها في بريطانيا بين عامي 1986 و 1987 كجزء أساسي للتحويل في السياسة الاقتصادية (ANAYO, 2013,11).

سابعاً: الضمان (الحماية) الاجتماعية Social security: يعد الضمان (الحماية) الاجتماعية إحدى الطرق للحد من آثار الفقر والتخفيف من حدة تعرض الناس لها إذ أن مستويات دخل الفرد وعدم المساواة الناتجة عن أداء اقتصاد السوق يترك دائماً بعض الناس في حالة الفقر وكذلك يعرضهم لحالات الطوارئ وبذلك تهدف سياسات الحماية الاجتماعية إلى التخفيف من حدة هذه المشاكل وذلك للمساهمة في تحقيق النمو لصالح الفقراء، إذ أنها تتفاعل من خلال طريقتين للحد من الفقر، **الأول:** إن من المشاكل الأساسية هي الدخل المنخفض لذلك يتم توجيه المساعدة إلى ارتفاع الدخل وتشمل هذه الفئة برامج الرعاية التي توفر الدخل للمستفيدين إما بشكل تقدي أو عيني، **والثاني:** هو البديل الموجه إلى حالات

الفقر في هذه النظرية ويرجع ذلك إلى أن مخصصات الموازنة من المتوقع أن تقدم المخرجات والنتائج إلى نسبة أكبر من المواطنين أي من المتوقع أن يؤدي تخصيص الزراعة إلى زيادة إنتاج الغذاء في البلاد وبالتالي الحد من الجوع وكذلك أن يؤدي الإنفاق على التعليم إلى خفض الأمية وأن يؤدي الإنفاق على الصحة إلى خفض معدل وفيات الأطفال والرضع في حين يتوقع الإنفاق على النقل لتقليل عدد حوادث الطرق الناجمة عن الطرق السيئة وأن يكون للآثار المشتركة لمجموع هذه النفقات تأثير على المواطنين عن طريق الحد من مستوى الفقر وحدوثه.

ثالثاً: نظرية النظم The Systems Theory: كان ينظر إلى النظام على أنه مجموعة

من الأجزاء المترابطة والتي تعمل من خلال التفاعلات ككل لكل نظام إما جزء من نظام أكبر و / أو قد يحتوي على أنظمة أخرى وفقاً لنظرية النظم العامة (GST) التي يستند إليها نهج النظام ، يمكن فحص جميع الظواهر العلمية كنظام ولهذه الغاية يمكن تطبيق مفهوم النظام العام على دراسة وإدارة المنظمات سواء كانت خاصة أو عامة ويمكن النظر إلى المنظمة على أنها نظام يتكون من أنظمة فرعية مختلفة هي: نظام الإنتاج ونظام التسويق ونظام المحاسبة وما إلى ذلك، ويمكن تقسيم هذه الأنظمة الفرعية نفسها إلى نظم فرعية أصغر وأصغر كما وتعد العلاقة والتفاعلات بين الأنظمة الفرعية أساسية لعمل النظام بأكمله في منظمة تشتمل عمليات الربط هذه على التواصل والتفاعل الاجتماعي واتخاذ القرارات وتوزيع السلطة فضلاً عن تطوير أدوار تنظيمية للناس وتأسيس واتفاق على الأهداف إن عملية الربط هذه هي التي تدمج الأهداف المتنوعة للأنظمة الفرعية المختلفة للمنظمة لتشكيل هدف تنظيمي مشترك عن طريق صنع القرار الذي يشمل الأنظمة الفرعية المتأثرة، وهناك نوعان من المتغيرات أو نماذج من نظرية النظام: النظام المفتوح والنظام المغلق ويتم إغلاق النظام المغلق كما يوحي الاسم إلى البيئة وبالتالي لا يتلقى مدخلات من البيئة هو شكل قابل للتفسير بشكل كامل ويتعلق بنوع النظام الموجود في العلوم الطبيعية والاجتماعية أو الأفضل في جميع النظم الاجتماعية ، تلعب العوامل البيئية دوراً أساسياً مما يجعل نموذج النظام المفتوح مناسباً ولتحقيق هذه الغاية فإن العناصر الأساسية الستة لنظرية النظم العامة وهي: النظام المفتوح لمنظمة ما والإنتروبيا والسلبية

والاحتفاظ بمنصبه وبالتالي لا يمكن أن يتوقع منهم أن يتصرفوا في المصلحة العامة العريضة ولكن بدلاً من ذلك سيحاولون جعل أنفسهم يتمتعون بشعبية ومن ثم تعزيز قوتهم من خلال السلطة وتحسين آفاقهم لإعادة الانتخاب (Fozzard، 2001) وإن النظرة الجوهرية لنظرية الخيار العام هي أن تخصيص الموارد وإعادة توزيعها هو نتيجة عملية سياسية ومعنى ذلك هو أن أي مناقشة في السياسة العامة بشأن الموازنة تكون فعالة من الناحية الاقتصادية إذ يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار الجدوى السياسية لتلك السياسة ولأن كل من السياسيين والبيروقراطيين أنانيون ومتطلعون إلى أنفسهم فإن عمليات الموازنة قد لا تفيد الفقراء على الإطلاق وبالتالي فإن هذه النظرية تعترف بالحاجة إلى تصحيح أوجه القصور في آليات السوق ومن ثم تضع على حد سواء الالتزام الأخلاقي والقانوني على الحكومة لاقتراح علاجات كما أنه يتبع من منظور الاختيار العام أن جميع مراحل وضع الموازنة والموافقة والتنفيذ والمراجعة سوف تكون متحمسة للاهتمام الأناني وبالتالي ستم عملية التخصيص بأنانية من قبل السياسي وسيتم تنفيذها بأنانية من قبل بيروقراطي تتعارض الآثار المترتبة على نموذج الاختيار العام مع مدافع الإنفاق العام وخاصة مدافع الفوائد التصوي وستكون النتائج النهائية عدم الانضباط وعدم الكفاءة وعدم المساواة والمزيد من الفقر في الأرض.

ثانياً: النظرية التنازلية (Trickle-Down Theory (TDT): تتبع النظرية التنازلية

(TDT) من الاعتقاد بأن تراكم الثروة من قبل الأغنياء جيد للفقراء لأن بعض الثروات المتزايدة للأغنياء سوف تتدفق إلى الفقراء أي أنه يدعو إلى أن الفوائد الاقتصادية لأي سياسة سوف تتدفق من المستوى الكلي (الحكومة) إلى المستوى الجزئي (الأسرة)، وهذا يعني أن التوسع في الاقتصاد من المرجح أن يفيد كل فرد في المجتمع تمثيلاً مع التشابه القائل بأن "المد المرتفع يرفع كل السفن" ويترب على ذلك أن الجهود التي تبذلها الحكومة لتحفيز النمو الاقتصادي مفيدة للمجتمع على الرغم من أن هذا الجهد قد يزيد الإنفاق الحكومي وبالتالي سيتم استخدام الزيادة في الإنفاق الحكومي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الطرق والمياه والتعليم والإعانات في تصنيع بعض السلع الأساسية للحد من الفقر وفقاً لأصناف هذه النظرية أن هناك آلية انتقال بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وحدوث الفقر لذا يمكن دمج العلاقة بين الموازنة والحد من

ج- توصيف متغيرات البحث (Search Variables Descripti)

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل إعداد النموذج الإقتصادي القياسي حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المعتمدة والمتغيرات التفسيرية (المستقلة) في النموذج الإقتصادي القياسي وذلك طبقاً لمعطيات النظرية الاقتصادية، كما ويتم في هذه المرحلة تحديد الشكل الوظيفي الصحيح لنموذج الإنحدار من خلال تحديد المتغيرات المستقلة بكل عناية ودقة ذلك للحصول على تأثيرات جيدة على المتغير التابع ذلك أن النموذج الصحيح يؤدي إلى نتائج جيدة وبعكسها تكون النتائج غير دقيقة، وفي هذا البحث تم استخدام نموذج لوجارتي، وكما يلي:

$$\text{Logpov.} = \beta_0 \pm \beta_1 \text{Log(Edu.)} \pm \beta_2 \text{log(Heal.)} \pm \beta_3 \text{Log(Milita.)} + \beta_4$$

$$\text{Log (Gov.dept)} \pm \beta_5 \text{Log (Tax Reve.)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

pov. هي نسبة عدد الفقراء الفعليين عند \$1.9 في اليوم حسب خط الفقر الدولي.

Edu. هو نسبة الإنفاق على التعليم من GDP.

Heal. هو نسبة الإنفاق على الصحة من GDP.

Milita. هو نسبة الإنفاق العسكري من GDP.

Gov.dept هو نسبة الدين الحكومي من GDP.

Tax Reve. هو الإيرادات الضريبية من GDP.

ح-الإطار القياسي المتبع في التحليل

إن التطورات الأخيرة التي طرأت على جانب الإقتصاد القياسي بشكل عام ومجال التحليل السلاسل الزمنية بشكل خاص ركزت كثيراً على الخصائص الإحصائية وذلك بعد أن قام كل من Nelson & plosser في عام 1982 بنشر ورقتها وأكدا من خلال ذلك في أن معظم السلاسل الزمنية لتمويل الولايات المتحدة لديها جذر الوحدة (Unit Root) والتي تعني أن معظم السلاسل الزمنية غير ثابت مما يعني أن تطبيق الأساليب التقليدية على بيانات غير ثابتة إحصائياً فسوف يؤدي إلى تقدير الإنحدار الهامش (الزائف) وغير موثوق بها بحيث لا يمكن الإعتماد على نتائجها ولتجنب ذلك فإن استخدام لوحة البيانات panel data يصبح أكثر موثوقاً بها والذي تم الإعتماد عليها في هذا البحث لاحتوائها على كل من السلاسل الزمنية وبيانات المقطع العرضي في الوقت ذاته ومن أجل تجنب الوقوع في هذه المشكلة وللحصول على سلاسل زمنية ثابتة عند مستوى تكامل تحده الإختبارات فسوف

ومدخلات عملية الإنتاج والتمايز والتكامل والتغذية المرتدة والمساواة ذات صلة بشرح معظم النظم الاجتماعية بما في ذلك الموازنة النظام.

3.8 المبحث الثالث

1.3.8 قياس أثر المتغيرات المالية الأساسية على الفقر في دول العينة

بعد تناول نظرية الموازنة العامة والفقر والعلاقة بينهما، يتم التطرق في هذا المبحث الى قياس أثر المتغيرات المالية الأساسية على الفقر في دول العينة باستخدام البرنامج القياسي panel data للنموذج المستخدم وذلك لغرض تحليل الإختلافات في تخصيص نسبة تلك البنود على جوانب الحياة التي تمس بشكل مباشر معيشة الأفراد ويمثل طبيعة البيانات المستخدمة في النموذج القياسي المستخدم والمعتمد من قبل الباحث في تقدير أثر متغيرات الموازنة العامة والمتمثلة بجائبي الإيرادات العامة والنفقات العامة كمتغيرات توضيحية في الحد من ظاهرة الفقر بالقياس على أساس سنوي 2010 ولكن وبالمقابل إن طبيعة قياس معدلات الفقر وخاصة خط الفقر الدولي المقاس والمعتمد من قبل البنك الدولي والذي يبلغ 1.9% \$ في اليوم وعلى أساس القوة الشرائية لعام 2011 والتي اعتمدت من قبل الباحث كنسبة من السكان الذين يقعون تحت هذا الخط الدولي للفقر وإختيار مجموعة من البلدان على أساس القارات وفي هذا السياق ومن أجل إكمال متطلبات البحث بشكل عام والمتطلبات القياسية بشكل خاص، شكلت البيانات إعتياداً رئيساً على البيانات التي وفرها البنك الدولي (W.B) المتمثلة بمؤشرات التنمية الدولية World Development Indicator هذا بالنسبة للمتغير التابع وللمتغيرات المستقلة أما فيما يخص البلدان المختارة فقد حاولت الباحثة القيام بجمع أكبر عدد ممكن من البلدان وخاصة البلدان التي يتوفر فيها الفقر بشكل كبير ولكن وبسبب ندرة البيانات الموجودة والمتعلقة خاصة من جانب المتغير التابع فقد تم اعتماد على ست دول نامية في أربع قارات وذات مستويات مختلفة للدخل ومصنفة وفق تصنيف البنك الدولي (www.worldbank.org)، وهي أوكرانيا وتصنف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وتقع في أوروبا وآسيا الوسطى وأندونيسيا وتصنف ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والتي تقع في شرق آسيا والمحيط الهادئ والبرازيل وتصنف ضمن الشريحة العليا من بلدان متوسطة الدخل وكذلك بوليفيا وتصنف الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وهندوراس وتصنف الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل حيث أن ثلاثهم يقعون في وتقع في أمريكا اللاتينية والبحر كاريبي وأخيراً زامبيا وتصنف ضمن الشريحة الدنيا من بلدان متوسطة الدخل حيث أنها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء.

هذا الاختبار على حساب جذر الوحدة أولاً ومن ثم تحويل القيمة الأحصائية للتخلص من آثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار (Perron, 1988, 335)، وبعد أخذ الإختبارين على متغيرات البحث أمكن الحصول على النتائج بالشكل التالي:

الجدول (1) ملخص اختبارات جذر الوحدة

Variables	ADF Test	Probability	PP Test	Probability	The result
Pov. line	95.1021	0.0000*	87.0743	0.0000*	مستقر بعد أخذ الفرق الأول
Edu.GDP	34.4685	0.0006*	64.8556	0.0000*	مستقر بعد أخذ الفرق الأول
Milit. GDP	32.1404	0.0013**	51.8761	0.0000*	مستقر بعد أخذ الفرق الأول
Heal. GDP	42.4671	0.0000*	69.8349	0.0000	مستقر بعد أخذ الفرق الأول
Dept. GDP	36.4225	0.0003*	22.0694	0.0367***	مستقر بعد أخذ الفرق الأول
Tax. GDP	25.6148	0.0122*	33.1496	0.0009*	مستقر في المستوى

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

من مخرجات الجدول أعلاه حيث يشير الرمز (*) إلى مستوى المعنوية عند 1%، وأن الرمز (**) يشير إلى مستوى المعنوية 5%، وأن (***) يشير إلى مستوى المعنوية 10%، ويلاحظ من الجدول في أعلاه وحسب اختبار كل من ADF واختبار PP أن جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وأنها تعاني من جذر الوحدة ولكن وبعد أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات استقرت ولكن عدا متغير نسبة الإيرادات الضريبية من الـ GDP حيث أنها استقرت في المستوى وأنها لاتعاني من مشكلة جذر الوحدة وتشير النتائج أن لنسبة عدد السكان الفعليين الذين يقعون أدنى خط الفقر عند \$1.9 في اليوم ووفقاً للتحليل القياسي مستقر بعد أخذ الفرق الأول وعند مستوى المعنوية 1% أي أنها متكاملة من درجة الصفر، والسلاسل الزمنية لنسبة الإنفاق العام على التعليم من الـ GDP ونسبة الإنفاق العسكري من الـ GDP ونسبة الإنفاق على الصحة من الـ GDP ونسبة الدين الحكومي من الـ GDP لا يمكن حصولهم على درجة سكون متطابقة في المستوى إلا بعد أخذ الفرق الأول لهم أما بالنسبة للإيرادات الضريبية من الـ GDP فهي مستقرة عند المستوى (ثابت) مما يشير هذه النتائج إلى أن بيانات السلسلة الزمنية

يطبق في هذه الدراسة اختبارات جذر الوحدة مثل إختبار ديكي فولر (ADF) Augmented Dickey-Fuller واختبار Philips-Perron (PP)، كما ويتجوز هذا البحث على أهم الإختبارات التي يتم استخدامها في نموذج لوحة البيانات وذلك للحصول على نتائج دقيقة وموثوق بها والتأكد من أنها خالية من العيوب الإحصائية المشتركة مثل الإندثار الخطي (Spurious Regression) وعدم التجانس (Heteroscedasticity) وغيرها من المشاكل الإحصائية، وكذلك يحتوي هذا على ثلاث نماذج رئيسية لـ Panel Data مثل اختبار نموذج التأثيرات التجميعية (PME) Pooled Regression Model واختبار نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effects Model واختبار نموذج التأثيرات العشوائية (REM) Random Effects Model واختبار هوسمان Hausman test واختبار التشخيص diagnostic test والتي سوف تأتي على ذكر كل واحد من هذه الإختبارات بشيء من التوضيح.

خ- نتائج البحث:

● استقرارية المتغيرات: Stability of Variables (The UNIT ROOT) Stationarity test

يتم التأكد من استقرارية المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة للإستقرار (The (UNIT ROOT) Stationarity test) لمعرفة درجة التكامل في سلسلة زمنية من المتغيرات الاقتصادية قيد البحث لمعرفة ما إذا كان مستقراً أم لا ويعتبر هذا الإختبار إحدى أهم مراحل بناء نموذج الإقتصاد القياسي، حيث أن أكثر الطرق المعاصرة في تحديد استقرار البيانات هي اختبارات جذر الوحدة والذي يتم من خلال:

● اختبار ديكي فولر الموسع: Augmented Dickey-Fuller (ADF)

ويتم اختبار ديكي فولر الموسع الذي تم تطويره في عام 1981

1. اختبار فيليبس بيرون: The Philips-Perron Test (PP)

قام كل من فيلبس وبيرون في عام 1988 بتطوير تعميم طريقة ديكي-فولر الموسعة حيث أنها تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، ويعتبر هذه الطريقة هي تعديل لاختبار ديكي-فولر الذي يأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ حيث يسمح لحد الخطأ العشوائي بأن يكون غير مستقل بشكل قليل مع توزيع غير متجانس، ويعتمد

سليبي وذو دلالة إحصائية جيدة في جميع المواصفات والذي يبين على أن النموذج يتقارب نحو التوازن حيث أن سرعة التعديل هو 43%.

متكاملة ومتطابقة بدرجات مختلفة، وبذلك يمكن إجراء اختبارات أخرى بعد استقرار متغيرات البحث.

iii. نماذج لوحة البيانات:

إن نماذج لوحة البيانات تأتي في ثلاث أشكال رئيسية:

أولاً: نموذج الإندثار المجمع أو التجميعي (Pooled Regression Model (PME)

يعتبر هذا النموذج أحد أبسط النماذج في لوحة البيانات حيث أن جميع المعلمات

فيها $(\beta_{0(i)}, \beta_j)$ تكون ثابتة (وأما تهمل جميع الفترات الزمنية)، وكانت نتائج

هذا النموذج بالشكل التالي:

الجدول (3) نتائج نموذج الإندثار التجميعي

Log Pov. 1.9\$	Coef.	Std.Err	T	P> t
Log Edu.GDP	-1.511495*	0.248496	-6.08	0.000
Log Milit. GDP	-1.631313*	0.335685	-4.86	0.000
Log Heal. GDP	0.935811**	0.432638	2.16	0.0332
Dept. GDP	0.008673**	0.003444	2.52	0.0903
Tax. GDP	-0.138371***	0.080808	-1.71	0.0903
Cons.	4.804301*	1.035417	4.64	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات. 10 Eviews. R-squared=0.56 prob> F = 0.0000

ملاحظة: * معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%.

ثانياً: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model (FEM)

يهدف نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات بشكل

منفصل عن طريق جعل معلمة المقطع β_0 متفاوتة من مجموعة لأخرى أي

سلوك كل دولة على حدا مع بقاء معاملات الإندثار ثابتة لكل مجموعة من

البيانات والتي تعني أن التعامل سوف يكون مع حالة عدم التجانس بين

المجموعات.

الجدول (4) نتائج نموذج الإندثار الثابت

Log Pov. 1.9\$	Coef.	Std.Err	T	P> t
Log Edu.GDP	-0.951093*	0.363627	-2.62	0.0105
Log Milit. GDP	0.611262**	0.302380	2.02	0.0464
Log Heal. GDP	-1.285442***	0.667607	-1.93	0.0575
Dept. GDP	0.007033*	0.001616	4.35	0.000
Tax. GDP	-0.194859*	0.033798	-5.77	0.000
Cons.	8.013619*	0.948096	8.45	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات. 10 Eviews R² = 0.94 prob> F = 0.0000

ملاحظة: * معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%.

ii. اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات: Cointegration test

درس Entrof في عام 1997 الآثار الثابتة للإندثار الزائفة عندما يتضمن

النموذج الحقيقي منحى عشوائية مستقلة مع أو بدون الإنحرافات، عندما

T تكون ∞ و N تكون محدودة، إذ قد تكون آثار الإندثار ظاهر غير حقيقية

ولأن نموذج الآثار الثابتة قد يكون زائفاً بحيث تكون الإستدلال على أساس

قيمة t مضللة، استمد كل من Kao و Phillips and Moon في عام 1999،

حيث أن فكرة التكامل المشترك تقوم على المفهوم الإقتصادي للخصائص

الإحصائية للسلاسل الزمنية المقطعية وأنها تنص على أن المتغيرات الإقتصادية

التي تفترض النظرية الإقتصادية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها بحيث

أن هذه المتغيرات حتى ولو ابتعدت عن قيم توازنها في الفترة القصيرة فإنه وبفعل

القوى الإقتصادية يمكن تصحيح هذا التباعد من خلال إعادة هذه المتغيرات

الإقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، ولأن متغيرات البحث متكاملة

ومتطابقة بدرجات مختلفة فيمكن إجراء اختبار ARDL والحصول على النتائج

التالية:

الجدول (2) نتائج التكامل المشترك حسب ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
EX_EDUCATION	-3.206747	1.038918	-3.086622	0.0033
EX_MILITARY	3.074852	0.886687	3.467798	0.0011
EX_HEALTH	3.485173	1.338404	2.603977	0.0122
DEBT	-0.043096	0.027434	-1.570873	0.1226
TAX_REVENUE	0.570581	0.204182	2.794476	0.0074
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.341773	0.080852	-4.227153	0.0001
D(EX_EDUCATION)	4.888240	3.045541	1.605049	0.1149
D(EX_MILITARY)	-5.885059	2.221524	-2.649106	0.0108
D(EX_HEALTH)	-2.012493	1.097087	-1.834396	0.0727
D(DEBT)	-0.123343	0.188061	-0.655869	0.5150
D(TAX_REVENUE)	-0.242524	0.185371	-1.308317	0.1969
C	0.664563	2.969112	0.223826	0.8236
Mean dependent var	-0.693333	S.D. dependent var	3.532603	
S.E. of regression	3.158593	Akaike info criterion	4.048900	
Sum squared resid	489.8589	Schwarz criterion	5.304362	
Log likelihood	-147.3472	Hannan-Quinn criter.	4.556379	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من نتائج الجدول في أعلاه يلاحظ بأنه في حالة المدى الطويل وأن جميع المتغيرات معنوية

عند المستوى 5% كما وأن إشارة المتغيرات هي متطابقة مع النظرية الإقتصادية، كما

سنأتي إلى ذكره في نماذج الإقتصاد القياسي لـ Panel Data، كما ويبين الجدول في ذات

الوقت نتائج تحليل المدى القصير والنتائج تكشف عن أن معامل تصحيح الخطأ هو

ويمكن الحكم على الإختبار عن طريق إحصائية ماكينون Mackinnon فإذا كانت قيمة (P Value) أكبر من مستوى معنوي 5% تقبل الفرضية الصفرية الذي يدل على ملائمة نموذج الإندثار التجميعي ونرفض الفرضية البديلة.

جدول (6) نتائج اختبار مضاعف لاكرانج LM للمفاضلة

Type of test	Statistic	Prob
LM	2.124765	1.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10.

فإن نتائج الجدول أعلاه والتي تؤدي إلى قبول فرضية العدم والتي يبين أن النموذج الملائم هو نموذج الإندثار التجميعي ورفض الفرضية البديلة التي يدل على ملائمة النموذج الآثار العشوائية من خلال الإعتماد على الإحتمالية حيث أنها أكبر من مستوى المعنوي 0.5%.

ثانياً: اختبار هاوسمان: Hausman test

تم تطوير هذه الإحصائية من قبل Hausman في عام 1978 حول الإختبار بين نماذج الآثار الثابتة والآثار العشوائية وبالتالي إستخدامه في التحليل إذ يعطي دليلاً للباحث حول النموذج الأفضل والأنسب أي أنها تختبر بشكل أساسي ما إذا كانت شروط الخطأ مرتبطة بالإندثار أي عندما تكون قيمة الإحتمالية P أقل من 0.05 فإن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة وبالعكس يكون النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات العشوائية،

وتكون الفرضيات كالتالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

جدول (7) نتائج إختبار Hausman للمفاضلة

Log Pov. 1.9%	B Fixed	B Random	(b-B) Difference	Sqrt(diag(V-b-V-B)) S.E.
Log Edu.GDP	-0.951093	-1.511495	0.122703	0.2829934
Log Milit. GDP	0.611262	-1.631313	0.074059	0.1038462
Log Heal. GDP	-1.285442	0.935811	0.416839	0.547637
Dept. GDP	0.007033	0.008673	0.000001	.
Tax. GDP	-0.194859	-0.138371	0.000136	.

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10. Probability > chi2 = 0.0000.

ثالثاً: نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model (REM

يكون حد الخطأ ϵ_{it} في نموذج التأثيرات الثابتة ذا توزيع طبيعي متوسطه يساوي صفر والتباين يساوي $\sigma^2\epsilon$ ، ومن أجل أن تكون معاملات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة ففي العادة تفترض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع البيانات المقطع العرضي، ولاتعاني من ارتباط ذاتي خلال الفترة الزمنية بين مجموعة بيانات المقطع العرضي في الوقت المحدد وهذا النموذج هو ملائم ومناسب عند وجود خلل في إحدى الفرضيات المذكورة في نموذج التأثيرات الثابتة (Gujarati, 2003).

جدول (5) نتائج نموذج الإندثار العشوائي

Log Pov. 1.9%	Coef.	Std.Err	Z	P> z
Log Edu.GDP	-1.511495*	0.097576	-15.49	0.000
Log Milit. GDP	-1.631313*	0.131812	-12.38	0.000
Log Heal. GDP	0.935811*	0.169882	5.51	0.000
Dept. GDP	0.008673*	0.001352	6.41	0.000
Tax. GDP	-0.138371*	0.031730	-4.6	0.000
Cons.	4.804301*	0.406573	11.82	0.000

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10. $prob > F = 0.0000$ $R^2 = 0.56$

ملاحظة: * معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%، *** معنوية عند 10%.

ث- اختبارات التفاضل بين النماذج Tests of differentiation between models

ولأجل إيجاد النموذج الملائم يجب القيام باختبارات تحديد النموذج الملائم وذلك عند استخدام Panel Data أو مايسمى باختبارات التحديد، والتي هي:

أولاً: اختبار مضاعف لاكرانج LM: Breusch & Pagan Lagrangian

Multiplier Test

حيث أن هذا الإختبار يساعد الباحث في الإختيار بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الإندثار التجميعي أو المجمع كما اقترحه Breusch و Pagan في عام 1980 بالإعتماد على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء \hat{u}_{it} الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية.

والفرضيات تكون كالتالي:

H_0 = نموذج الإندثار التجميعي هو الملائم.

H_1 = نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

ولها علاقة سلبية مع لوغارتيم خط الفقر الدولي إذ أنه بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الـ **GDP** فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض لوغارتيم خط الفقر بنسبة **0.95%** وهذا حسب النظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الإنفاق على التعليم وخاصة بالنسبة للمراحل البدائية فإن نسبة الفقراء الذين يستفيدون من هذا يكون في زيادة، وبالنسبة للوغارتيم الإنفاق العسكري من الـ **GDP** والذي يكون معنوي عند مستوى **5%** مع إشارة موجبة والتي تدل على العلاقة الطردية بين نسبة الإنفاق العسكري والفقر والتي كما ذكر سابقاً بأن الإنفاق العسكري هو سلاح ذو الحدين والتي قد يكون لها آثار إيجابية على معدلات الفقر خاصة في الأمد الطويل والتي يمكن الاستفادة من المصانع والمستشفيات العسكرية والطرق التي تنبئ لأغراض عسكرية وغيرها من العمليات التي يمكن الاستفادة منها بعد الحرب أي في الأمد الطويل وحسب ما موجود هنا فإنه بزيادة الإنفاق العسكري من الـ **GDP** بنسبة **1%** فإن هذا يؤدي إلى زيادة نسبة عدد الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي بنسبة **0.62%** وخاصة في الأمد القصير وفي أوقات الحرب بسبب التخصيصات الكبيرة الذي يوفرها الحكومات وخاصة بالنسبة للدول النامية والتي هي أغلبها مستوردة من الخارج وعدم الاستفادة منها في الداخل أي عدم وجود مصانع حربية أو مستشفيات عسكرية تقدم خدمات جيدة بحيث يمكن الاستفادة منها مستقبلاً كما وإن أغلب ما يستورده الدول النامية من أغراض عسكرية هي إستهلاكية، ونسبة الإنفاق على الصحة من الـ **GDP** والتي هي معنوية عند مستوى **10%** وذو الإشارة السالبة التي تدل على أنها وزيادتها بمقدار **1%** فإن نسبة عدد الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر سوف ينخفض بنسبة **1.28%** والتي تتفق هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية ومع الدراسات التي طبقت على هذا المتغير، وبالنسبة للدين الحكومي كنسبة من الـ **GDP** والتي هي معنوية عند مستوى **1%** والتي لها إشارة موجبة مع لوغارتيم خط الفقر والتي تعني أنه بزيادة الدين العام بنسبة **1%** فإنها تؤدي إلى زيادة نسبة عدد الفقراء ممن يقعون تحت خط الفقر الدولي بنسبة **0.007%** وذلك لطبيعة البلدان التي تم قياس الفقر فيها حيث أن زيادة لجوء الحكومات إلى الدين فإنها تعني ضمناً ضعف آداؤها المالي خاصة من جانب الإنفاق العام كما وأن أغلب الدول النامية تقوم باللجوء إلى الدين لأغراض الإستهلاك الحكومي والعام وليس لأغراض الإنتاج مما يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة عدد الفقراء خاصة إذا ما قورن بعدم إمكانية هذه الدول بدفع ماعليها من دين في وقتها المعين أو المحدد، وبالنسبة للإيرادات الضريبية كنسبة من الـ **GDP** والتي هي معنوية عند مستوى **1%** وبإشارة سالبة مع لوغارتيم خط الفقر حيث أنه

من الجدول أعلاه تظهر نتيجة إختبار Hausman الذي يستخدم هذا الإختبار لاختيار النموذج الملائم بين كل من نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، حيث يوضح العمود **b** قيم معاملات المتغيرات في نموذج الإختبار الثابت، أما العمود **B** فيوضح قيم معاملات المتغيرات في نموذج الإختبار العشوائي، بينما العمود $(b-B)$ يبين الفرق بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائي، ويلاحظ من قيمة الإحتمالية **P** بأن النموذج الأمثل هو نموذج الآثار الثابتة وذلك لأنها أقل من **5%** وتكون ذات كفاءة عالية مقارنة مع نموذج الآثار العشوائية، والتي تنص فرضية البديلة على وجود ارتباط بين الآثار الثابتة للدولة والمتغيرات المستقلة في النموذج محل الإختبار $[0 < Cov(a_i, X_{it}) : HA]$ ، حيث أن القيم المقدره لمعاملات الميل في **REM** تكون غير متسقة بينما هذه القيم في **FEM** تكون متسقة وذات كفاءة كما وأن اختيار **FEM** هو الإختيار الأنسب.

ج- تحليل نتائج المفاضلة ومناقشتها

إن القيام بعملية التحليل والمناقشة بعد التطرق للجانب النظري وإجراء الحسابات هو عصارة كل الدراسات، لذا لا بد من الإشارة للنتائج التي تم وصول الباحث إليها في المرحلة الأخيرة:

أولاً: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج: من خلال الجدول رقم (7) يبين القيم الإحتمالية لاختبار Hausman بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي والتي كانت أقل من **5%** مما يدل على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لدراسة أثر متغيرات الدراسة على الحد من ظاهرة الفقر وعلى تقليل أعداد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، ويمكن من الجدول (4) المتعلق بالآثار الثابتة معرفة بأن القيم الإحتمالية للمعاملات الجزئية والكلية لنموذج الإختبار الثابت هي مقبولة احصائياً وذلك لأن القيم الإحتمالية هي أقل من **5%** و **10%**، قيمة **R-squared** لهذا النموذج هو **94%** والذي يدل على إمكانية تفسير المتغيرات المالية من التأثير على لوغارتيم خط الفقر الدولي بنسبة **94%** وأن **6%** تعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج وذلك لأن الفقر هو المتغير الذي يتأثر بالسياسات الحكومية بشكل كبير بسبب اعتماد أفراد هذه الدول بشكل رئيسي على القطاع العام والذي يتميز القطاع الخاص في هذه الدول بصغر حجمها وعدم تأثيرها إلا بالشكل الضئيل جداً مع أن الفقر وبشكل عام يتأثر بكل جوانب الحياة وليس بالجانب المالي الحكومي فقط ولكن هذه النسبة تبين الأهمية الكبيرة للقطاع العام في حياة أفراد الدول النامية والذين يعتمدون على إمكانيات وما تقدمه حكومات هذه الدول لأفرادها، كما وتشير النتائج إلى أن لوغارتيم نسبة الإنفاق على التعليم من الـ **GDP** مستقر عند **1%**

توزيع LM بشكل مقسم كربع مع درجات الحرية $N(N-1)/2$ ، وفق فرضية العدم مع ثبات N و $T \rightarrow \infty$ وفي سياق تقدير الإندثار الغير مرتبط اقترح Breusch & Pagan 1980 إحصاء LM وهو صالح للإستقرار $N \leftarrow T$ حيث من المرجح أن يظهر هذا الإختبار تشوهات كبيرة الحجم في حال أن كانت N كبيرة و T محدودة والتي يتم مواجته بشكل شائع في الدراسات التجريبية، وذلك لأن إحصاء LM لا يتم توسيطه بشكل صحيح في الحالات التي تكون فيها T محدودة إذ من المرجح أن يكون التحيز كبيراً، لذا اقترح البديل الثاني من قبل Pesaran (2004، 4-5) (Pesaran, 2004).

ثانياً: اختبار Pesaran CD: وأظهرت أنه في ظل فرضية العدم لعدم وجود مقطع

عرضي معتمد $N \rightarrow \infty$ لـ $N(0,1)$ $CD \rightarrow N(0,1)$ تكون كبيرة بما فيه الكفاية، على عكس إحصاء LM حيث أن إحصاء CD تعني صفر عند القيم الثابتة لـ T و N ضمن مجموعة واسعة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، ويعتبر من الإختبارات السارية (Hoyos & Sarafidis, 2006, 484-486)، كما تم الإشارة سابقاً في أن البيانات المقطعية للمتغيرات المستقلة هو أكثر مشكلة في لوحة بيانات كبيرة أي في سلاسل زمنية 20-30 سنة من لوحة بيانات صغيرة، وإن اختبار باساران Pesaran CD للبيانات المقطعية للمتغيرات المستقلة والذي يستخدم لمعرفة فيما إذا كان البواقي مترابطة أم لا، وبإمكان هذا الإختبار المتعلق بالبواقي أن يتحيز في النتائج والذي يسمى أيضاً الارتباط المعاصر وتشير فرضية العدم إلى أن البواقي غير مترابط، وكما في الجدول التالي:

جدول (8)

Type of test	Statistic	Prob
Preusch-Pagan LM	54.25043	0.0000
Pesaran CD	-0.302318	0.7624

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Eviews 10.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الكشف عن الإرتباط المعتمد العرضي بين البواقي من خلال اختبارين الإختبار Preusch-Pagan LM حيث يبين هذا الإختبار مشكلة الإرتباط بين البواقي بسبب كبر مشاهدات الدراسة حيث أن مستوى المعنوية هي أقل من 5% والذي يبين معاناة النموذج من مشكلة الأرتباط المتعدد ولتأكيد معاناة النموذج من هذه المشكلة لابد من اختبار النموذج باختبار مطور من

زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 1% فإن هذا يؤدي إلى إنخفاض لوغارتم خط الفقر الدولي بنسبة 0.2% بسبب طبيعة فرض الضرائب في الدول النامية والتي تقع أغلبها على شريحة الأغنياء وبالتالي إستفادة الفقراء من الخدمات التي تقدمها الدولة بهذه الضرائب، وبذلك تكون المعادلة المقدرة حسب هذا النموذج هي:

$$\text{Log pov.} = 8.01 - 0.95 \text{ Log Edu.} + 0.62 \text{ Log Milit.} - 1.28 \text{ Log Heal.} + 0.007 \text{ Log Dep.} - 0.2 \text{ Log Tax.}$$

ح- إختبارات التشخيصية: Diagnostic test

على الرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على غيرها من البيانات إلا أنها لاتخلو من الأخطاء التي قد تنتج بسبب وجود صدمات مشتركة ومكونات غير ملحوظة والتي تصبح في نهاية المطاف جزءاً كبيراً من الأخطاء إلى جانب عدم وجود نمط معين من المكونات المشتركة أو الإعتماد المكاني والتي قد يرجع سبب ذلك إلى ماشهده العالم من تكامل اقتصادي ومالي بين البلدان والكيانات المالية والتي تعني ضمناً وجود ترابط قوي بين الوحدات الإقتصادية والتي من الممكن أن يُفسر على نحو مماثل الصدمات الشائعة من خلال المعايير الإجتماعية وتأثيرات الأحياء وغيرها من العوامل المشتركة الغير ملحوظة، ويتم إجراء هذه الإختبارات على نموذج الإندثار وذلك لاهميتها مثل اختبار عدم التجانس Heteroscedasticity Test واختبارات المقطع العرضي للبواقي مثل Breusch-Pagan 1980 و Pesaran scald LM و Pesaran CD وذلك لضمان أن نتائج البيانات التي تم تحليلها هي نتائج موثوقة ومقبولة ويمكن الإعتماد عليها، مثلاً عند حدوث حالة عدم التجانس قد تلغي أهمية الإختبار الإحصائي التي تفترض أن المتبقي غير مترابط وذو توزيع طبيعي وأن تأثير التباين لا يتغير، ولاتخاذ القرار حول أي النماذج هي أكثر دقة يستخدم اختبار مشترك لمعرفة ما إذا كان المتغيرات الوهمية لجميع السنوات تساوي صفر، فإذا كانت احتمالية F أكبر من 0.05 فيكون هنالك فشل في رفض الباطل لجميع السنوات التي تساوي صفراً، وبالتالي فليس هنالك حاجة لمتغير الأثر الثابتة في هذه الحالات كمن التالي:

أولاً: اختبار Breusch & Pagan LM للمقطع العرضي المعتمد: في معادلة الإندثار

الخطي بسياق التي تكون فيها N ثابت أو محدود و $T \rightarrow \infty$ ، اقترح كل من Breusch & Pagan 1980 إحصاء مضاعف لا كرايج LM لاختبار المعادلة الصفرية التي تتسم بسهولة حسابها ولا يتطلب تقدير النظام لنموذج الإندثار الخطي، ويتم

ويمكن الكشف عن هذه المشكلة بعدة اختبارات وبشكل عام يوجد ثلاث أنواع من الإختبارات الكلاسيكية: الأول: مضاعف لاكرانج LM أو درجة كفاءة التي تستخدم في التقديرات المحدودة (فرض الفرضية الصفرية) أي المقيدة، الثاني: اختبار Wald: التي تستخدم في التقديرات الغير المقيدة (عدم فرض الفرضية الصفرية)، الثالث: نسبة الإحتمال Likelihood Ratio LR: والتي تستخدم في التقديرات المقيدة وغير المقيدة، والتي تكون عادة كفوءة ولكنها قد تعطي نتائج مختلفة في العينات الصغيرة، ويتم توزيع كل منها حسب χ^2 مع درجات الحرية المقدمة من خلال عدد من القيود، وبذلك سوف يُستخدم في هذه البحث اختبار LR لسهولة وكفاءته (Smith, 2016, 19)، حيث تم استخدام هذا الإختبار من قبل Rutemiller & Bowers عام 1968 وأيضاً من قبل Harvey عام 1976 في ورقة groupwise heteroscedasticity paper، يمكن تحديد وظيفة الإحتمال بافتراض الوضع الطبيعي لحالة عامة حيث أن g لحالة عامة ولفروق مختلفة.

جدول (9) نتائج اختبار عدم التجانس

Type of test	Statistic	Prob
LR	8.673402	0.1928

يلاحظ من خلال جدول أعلاه أن قيمة LR قد بلغت (8.673402) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية حيث أن Prob. LR = 0.1928 وهي أكبر من 0.05%، وبذلك فإننا نقبل فرضية العدم $H_0: \sigma_i^2 = \sigma^2$ for all i ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \sigma_i^2 \neq \sigma^2$ for all i ، أي ثبات التباين لحد الخطأ وعدم معاناة النموذج من مشكلة عدم التجانس.

د- اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي: the Jarque—Bera normality test

يتحقق اختبار جاك-بيرا الطبيعي من وجود البواقي، حيث أنه في الواقع لدى JB توزيع (مع درجتين من الحرية χ^2)، لنا نقبل فرضية العدم في حالة $JB < \varepsilon$ و $K = 3$ ، $H_0: S = 0$ مع الخطأ ε إذا فقط إذا كان $JB < \varepsilon$ ، ويعتبر هذا الإختبار هو لصلاحيته النموذج (ciuiu,2008, 1-17).

خلال الإختبار الثاني والذي طوره Pesaran لتفادي المشاكل الذي يواجهه الباحث عند استخدام اختبار LM Preusch-Pagan للدراسات التي تكون عدد مشاهداتها كبيرة وأكثر من 30 مشاهدة ويمثل جوهر هذا الإختبار في معرفة ما إذا كان النموذج يعاني من الإرتباط العرضي والتي تتضمن فرضيتين:

$$H_0 = \text{التأثير العشوائي غير مناسب.}$$

$$H_1 = \text{التأثير العشوائي مناسب.}$$

إذا كانت قيمة P أكبر من 5%، فحسب اختبار LM يوجد مشكلة الترابط بين المقاطع العرضية بسبب التشوهات والتحيزات الكبيرة التي تخلفها هذه الإحصائية والتي تدل على رفض الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود الإرتباط المقطع العرضي بين البقايا، ويلاحظ من الجدول معالجة هذه المشكلة من قِبل pesaran لإحصاء CD المطور والمعاصر الذي طوره لتفادي المشاكل التي تتعرض لها اختبار LM عندما تكون بيانات السلاسل الزمنية المقطعية كبيرة أو محدودة ويلاحظ بأن نسبته بلغت 0.76 والتي تدل على قبول فرضية العدم في عدم وجود مشكلة الإرتباط المعتمد للمقاطع العرضية بين البقايا.

خ- اختبار عدم التجانس Heteroscedasticity test

تعني تباين التجانس أن قيم البواقي العشوائية تتوزع توزيعاً متجانساً طبيعياً حول أي قيمة من قيم المتغير المستقل (X_i) نتيجة الإختبارات الإحصائية أي أن $\sigma_{U_1}^2 = \sigma_{U_2}^2 = \sigma_{U_3}^2 = \dots = \sigma_{U_n}^2$ وحدثت مشكلة عدم ثبات تجانس التباين تعني عدم ثبات تجانس التباين بالنسبة للمجتمع الإحصائي أي أن:

$$\sigma_{U_1}^2 \neq \sigma_{U_2}^2 \neq \sigma_{U_3}^2 \neq \dots \neq \sigma_{U_n}^2$$

تظهر هذه المشكلة عندما تختلف انحرافات قيم المشاهدة الحقيقية عن الخط المقدر إذا تغير قيم المتغير المستقل والذي يُعرف بـ (heteroscedasticity) (ادريوش، 2013-2014، 75)، حيث أن فرضية العدم H_0 تعني أن حد الخطأ لها تباين ثابت والتي تعني لها تجانس، وبالتالي رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة P أقل من 5% قيمة حرجة، الفرضية:

$$: \sigma_i^2 = \sigma^2 \text{ for all } i H_0$$

$$: \sigma_i^2 \neq \sigma^2 \text{ for all } i H_1$$

الحرب بسبب التخصيصات الكبيرة الذي يوفرها حكومات هذه الدول إلى جانب استهلاك الموارد وخاصة المستوردة.

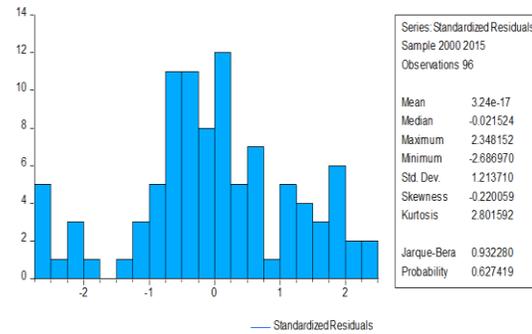
- iv. إن زيادة الدين الحكومي تؤدي إلى زيادة نسبة عدد الفقراء من يقعون تحت خط الفقر الدولي وذلك لطبيعة البلدان التي تم قياس الفقر فيها حيث أن زيادة لجوء الحكومات إلى الدين والتي تعني ضمناً ضعف آداؤها المالي خاصة من جانب الإنفاق العام ويتم عادة اللجوء إلى الدين لأغراض الإستهلاك الحكومي والعام وليس لأغراض الإنتاج مما يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة عدد الفقراء خاصة إذا ما قورن بعدم إمكانية هذه الدول بدفع ماعليها من دين في وقتها المعين أو المحدد.
- v. وأظهرت النتائج أن للإيرادات الضريبية تأثير إيجابي ومعنوي في تخفيض عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر الدولي حيث توفر من خلالها هذه الحكومات القيام بالمجالات الإنتاجية والخدمية لصالح العامة.

10. المقترحات:

- i. ضرورة قيام هذه الحكومات بزيادة مخصصات القطاعات الرئيسية للاقتصاد خاصة بالنسبة لقطاع الخدمات الإجتماعية والتي لها تأثير مباشر على حياة الفقراء.
- ii. العمل على تخفيض الديون العامة وخاصة الدين الخارجي إلى أدنى حد ممكن إلى جانب القيام بمنع جميع الوزارات والإدارات والوكالات من النزعة إلى الاقتراض وتوجيههم في حال الحاجة إلى الاقتراض خاصة إذا كان لتنفيذ هذه المشاريع لها تأثير إيجابي مباشر على الاقتصاد إلى جانب ضرورة استكشاف خيارات التمويل الداخلي مثل السندات وأذونات الخزانة والاقتراض المحلي قبل الاقتراب من المصادر الخارجية.
- iii. متابعة تنفيذ أحكام قانون المسؤولية المالية ضمن إطار الإنفاق المتوسط الأجل (MTEF) بالإضافة إلى الأحكام التقييدية الأخرى في الموازنة وستمكن هذه الإصلاحات من التأثير بشكل إيجابي على أداء الموازنة والاقتصاد والسكان.
- iv. اعتماد استراتيجية الموازنة المستهدفة أو التخصيص المستهدف والتي تشير إلى تحديد بنود محددة ومنها ما يخص حاجة محددة للفقراء وتخصيص الموارد لتلبية هذه الحاجة المحددة والتي يعتبر أحد السبل لضمان وصولها إلى شريحة الفقراء دون الأغنياء.
- v. تعزيز الحملة ضد الفساد لضمان النجاح في تطبيق بنود الموازنة والحد من الفقر.

وتحسينه إذ يقوم نموذج الحدار البيانات السلاسل الزمنية المقطعية على جملة من الفرضيات التي تتضمن صلاحية استخدام النموذج في عملية التنبؤ وفي اختبار فرضية الدراسة والتي تتمثل في أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، وان ما يؤكد على صلاحية النموذج هو اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية،

جدول (10)



حيث يمكن ملاحظ الجدول أعلاه والذي هو اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) للأخطاء العشوائية في نموذج التأثيرات الثابتة والشكل أعلاه يوضح نتيجة هذا الإختبار ويؤكد من خلال القيمة الإحتمالية (p-value) حيث أنها تساوي (0.627419) وأكبر من القيمة المعنوية 0.05 والذي بين أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

9. الإستنتاجات:

- i. إن النسب التي حصل عليها هذه الدول في الجانب القياسي من البحث تبين الأهمية الكبيرة للقطاع العام في حياة أفراد الدول النامية والذين يعتمدون على إمكانياتهم وما تقدمه حكومات هذه الدول لأفرادها، وإهمال القطاع الخاص.
- ii. إن نسبة الفقراء الذين يمكن أن يستفادوا من زيادة التخصيصات في النفقات على التعليم والصحة هي في زيادة بسبب معنويتها وعلاقتها العكسية مع الفقر والذي جاء طبقاً للنظرية الإقتصادية.
- iii. والاتفاق العسكري الذي يعتبر سلاح ذو حدين قد يكون لها آثار إيجابية على معدلات الفقر خاصة في الأمد الطويل من خلال الإستفادة من المصانع والمستشفيات العسكرية والطرق التي تبني لأغراض عسكرية وغيرها من العمليات بعد الحرب إلا أنه وفي هذا البحث يؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى زيادة نسبة عدد الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر وخاصة في الأمد القصير وفي أوقات

- 4- okpanachi Joshua and Mohammed nma ahmed, budget target setting and effective performance measurement in Nigerian hospitality industry, journal of finance and economics, published by science and education center of north America, departments of economics and management sciences faculty of arts and social sciences Nigerian April, 27.2013.
- 5- Poverty and Transport, A report prepared for the World Bank in Collaboration with DFID, David Booth, Lucia Hanmer & Elizabeth Lovell, Odi (Overseas Development Institute), Portland House, Stage Place, London SW1E 5DP, Final Report, June, 2000.
- 6- Ricardo Gottschalk, Growth and Poverty Reduction in Developing Countries; How much External Financing will be needed in the new Century?, project on Multilateral Development Banks Commissioned by the Ministry of Foreign Affairs of Sweden, institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, UK, December 2000.
- 7- Rashid Mehmood and Sara Sadiq, The Relationship between Government Expenditure and Poverty: A Cointegration Analysis, Romanian Journal of Fiscal Policy, Volume 1, ISSU 1, July-December 2010.
- 8- RS-Lecture 12, Heteroscedasticity,
<https://www.bauer.uh.edu/rsusmel/phd/ec1-12.pdf>

رابعاً: الكتب (Books)

1. Damodar N. Gujarati, Basic Econometrics, Fourth Edition, the McGraw-Hill Companies, 2004.
2. Daniel Ciuiu, Pattern Classification using Polynomial and Linear Regression”, Proceedings of the International Conference Trends and Challenges in Applied Mathematics, Technical University of Civil Engineering, Bucharest, Romania, 2008.
3. Egbide Ben-Caleb, PUBLIC BUDGETING AND POVERTY REDUCTION IN NIGERIA, CUGP070187, JANUARY, 2015.
4. Jeffrey L.Esser, recommended budget practices and local government budgeting, printed in united states of America, second printing, June, 1999.

قائمة المصادر

أولاً: الدراسات والبحوث الرسمية (باللغة العربية)

- 1- المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع، بدون تاريخ.
- 2- جورج قرم، السكان والفقر والنمو في العالم العربي، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية، القاهرة 24-26 حزيران/يونيو، 2013.
- 3- حسن عبد الكريم سلوم، ود. محمد خالد المهدي، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 2007، 64، ص ص 95-97
- 4- سالم توفيق النجفي، الفقر في البلدان العربية وآليات اتناجه، بحوث اقتصادية عربية، جامعة الموصل، العدد 38، 2007.
- 5- علي عبد القادر، السياسات الاقتصادية والفقر، المعهد العربي للتخطيط، 2010.
- 6- مصطفى منير محمود، وطارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة النوعية بالاهداف الامثالية للاللفية، كلية التخطيط العمراني والاطلبي، جامعة القاهرة، مارس 2012.

ثانياً: الكتب

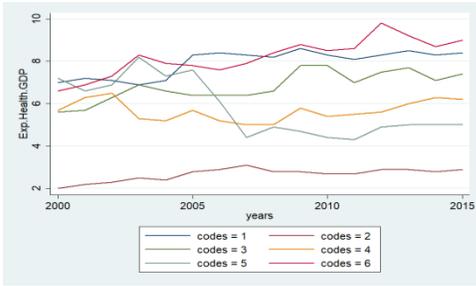
- 1- عادل فليح العلي، وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الجزء الثاني الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1989.
- 2- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنكليزية (Official Studies and Research)

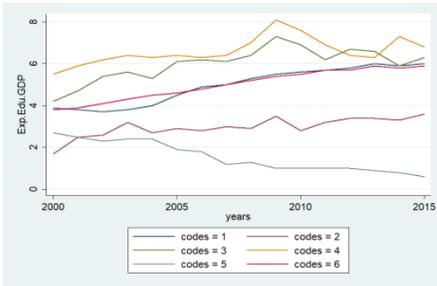
- 1- Shaheed Abrahams, Budgeting, forecasting and financial planning as a strategic tool in the eastern capes manufacturing industry, submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of magister technologiae; cost and management accounting at the nelson Mandela metropolitan university, November 2012.
- 2- Hashem Pesaran, General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panals, Discussion Paper No.1240, August 2004.
- 3- Nazar Dahmardeh & Mahmoud Hashemi Tabar, Government Expenditures and its Impact on Poverty Reduction (Empirical from Sistan and Baluchestan Province of Iran), HR_{MARS}, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, January 2013, Vol. 2, No.1, ISSN: 2226-3624.

10. الملحق

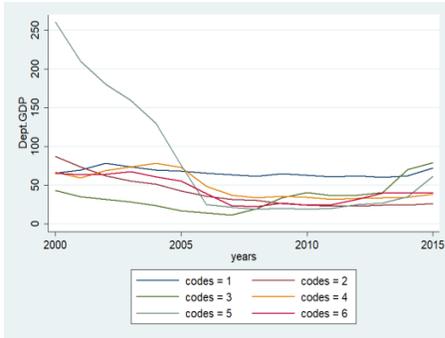
شكل (1) (نسبة الإنفاق على التعليم من GDP)



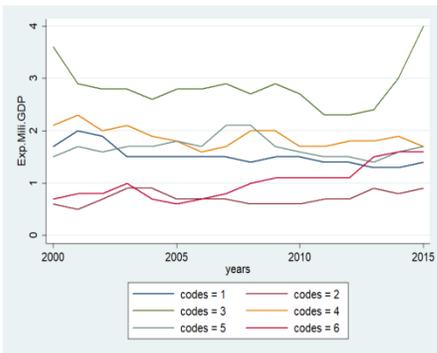
شكل (2) (نسبة الإنفاق على الصحة من GDP)



شكل (3) (نسبة الإنفاق العسكري من GDP)



شكل (4) (نسبة الدين العام من GDP)



5. Martin Ravallion, Shaohua Chen, What can new Survey data tell us about recent changes in distribution and poverty? World Bank Economic Review 11(2), 1997.
6. National Research Council , Population growth and economic development: policy question, 1986, Washington, DC: National Academy of Sciences. Committee on Population.
7. ILO NELSON ANAYO, Impact of Privatization of Public Enterprises on Poverty Reduction in Nigeria, A dissertation Submitted to the Department of Management, Faculty of Business Administration in Partial Fulfillment of the Requirements for the Award of Master of Business Administration(MBA) in Management, May, 2011.
8. Rafael E. De Hoyos & Vasilis Sarafidis, Testing for Cross- Sectional dependence in Panel data models, The Stata Journal 2006, 6 Number.
9. Ron P. Smith, PANEL TIME-SERISE, Department of Economics Mathematics and Statistics, Birkbeck University of London, August 2016.
10. Tijo Birowo, Relationship between Government Expenditure and Poverty Arte in Indonesia, APU, Research Report to Requirements for the Degree of Master of Science of International Cooperation Policy, Graduate School of Asia Pacific Studies Ritsumeikanasia Pacific University Japan, 2011.
11. UNDP, Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, Published for the United Nations Development Programmed (UNDP).
12. World Bank (OED), Morocco: Socioeconomic Impact of Rural Roads (Fourth Highway Project Loan 2254-MOR), Impact Evaluation Report No.15808. Washington, DC: World Bank, 1996.

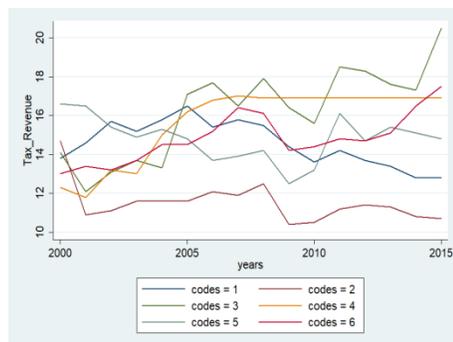
خامساً: الانترنت

World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P4.(

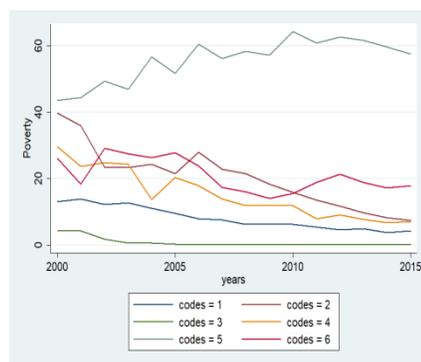
<http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAP>

[ER_ENG_Volume_I.pdf](#)

شكل (5) (نسبة الإيرادات الضريبية من GDP)



شكل (6) (خط الفقر الدولي \$1.90)



المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي لعام 2018.
حيث أن:

codes=1 هي دولة برازيل،

codes=2 هي دولة اندونيسيا،

codes=3 هي دولة اوكرانيا،

codes=4 هي دولة بوليفيا،

codes=5 هي دولة زامبيا،

codes=6 هي دولة هندوراس.